S

UN LIBRARY

NOV 19 1992

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3136
16 November 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد إردوس (هنغاريا)
الأعضاء :	الاتحاد الروسي — السيد فورونتسوف
	إكوادور — السيد أيالا لاسو
	بلجيكا — السيد نوتردام
	الرأس الاخضر — السيد جيس
	زمبابوي — السيد ممبنغيفوي
	الصين — السيد لي داويو
	فرنسا — السيد مريميه
	فنزويلا — السيد آريا
	المغرب — السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية — السير ديفيد هناي
	النمسا — السيد هوهنفلنر
	الهند — السيد سرينيفاسان
	الولايات المتحدة الامريكية — السيد بركنس
	اليابان — السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61857 (٩٢)٥٢٤٣٠

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ .

إقرار جدول الأعمال

إقر جدول الأعمال .

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي جمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا والسنغال ومصر والمملكة العربية السعودية (S/24620)

رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الامم المتحدة (S/24761)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/24785)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/24786)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة ، أدعو ممثل البوسنة والهرسك الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وادعو ممثلي اذربيجان والاردن وافغانستان والبانيا والمانيا واندونيسيا وأوكرانيا وجمهورية ايران الاسلامية وايطاليا وباكستان وتركيا وتونس وجزر القمر ورومانيا وسلوفينيا والسنغال وقطر وكرواتيا وكندا والكويت وليتوانيا وماليزيا ومصر والنرويج الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ؛ وأدعو ممثل فلسطين الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد فيسيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس ، وشغل السيد حسنوف (اذربيجان) ، والسيد ابو عودة (الاردن) ، والسيد غفورزئي (افغانستان) ، والسيد شكورتي (البانيا) ، والسيد غراف زو رانتزاو (المانيا) ، والسيد وسنومورتي (اندونيسيا) ، والسيد باتيوك (اوكرانيا) ، والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) ، والسيد تراكسلر (ايطاليا) ، والسيد خان

(باكستان) ، والسيد أكسين (تركيا) ، والسيد خويني (تونس) ، والسيد مؤمن (جزر القمر) ، والسيد فلوريان (رومانيا) ، والسيد تورك (سلوفينيا) ، والسيد سيسيه (السنغال) ، والسيد النعمة (قطر) ، والسيد دروبنياك (كرواتيا) ، والسيدة فريشيت (كندا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد غوريكاس (ليتوانيا) ، والسيد رجائي (ماليزيا) ، والسيد العربي (مصر) ، والسيد هوسليد (النرويج) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الإمارات العربية المتحدة ومالطة واليونان يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) ، والسيد كاميليري (مالطة) ، والسيد اكساركوس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/24808 ، التي تتضمن مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/24798 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الامم المتحدة .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

السيد الرئيس أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تهنئتي لكم على تسنمكم منصب رئيس مجلس الامن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وهو منصف ذو مسؤولية كبيرة ، وأن أؤكد لكم أن وفد الاتحاد الروسي سيقدم لكم دعمه الكامل في عملكم الصعب والهام جدا . وأود أيضا أن أشكر ، بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي ، سلفكم ، سفير فرنسا ، على الطريقة الممتازة والقديرة التي أدار بها اجتماعاتنا في الشهر الماضي .

يشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء الصراع في البوسنة والهرسك ، الذي لا يزال مستمرا رغم كل الجهود التي بذلت في مجلس الامن وفي محافل أخرى . إننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير الخاصة بوفاة آلاف المواطنين المسالمين ، والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان وانتهاك أعراف القانون الانساني ، ولا سيما التقارير الخاصة بمواصلة ممارسة "التطهير الإثني" البغيضة ، التي انتشرت مثل الطاعون فأصابت كل فئة قومية من السكان .

وينبغي أن يتخذ مجلس الامن تدابير حاسمة لتحقيق وقف إطلاق النار في هذا الصراع ، الذي تسبب في آلام للسكان المسالمين يعجز عنها الوصف ويشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ومما لا يمكن التسامح معه أن الناس يقتل بعضهم بعضا لا لشيء سوى إرضاء الطموحات السياسية لبعض القادة المزعومين ، وأن أراضي البوسنة والهرسك ، التي عاشت فيها المجموعات العرقية والدينية المختلفة طوال عقود ، تتعرض للخراب والدمار . ويجب على جميع سكان البلد الذين يشاركون في هذا الصراع أن يحافظوا على تجربة التعايش جنبا إلى جنب وأن يتذكروا أنه سيتوجب عليهم في المستقبل أن يواصلوا العيش مرة أخرى جنبا إلى جنب ، وأن يبنوا سويا صرح مستقبل جديد في البوسنة والهرسك .

ينبغي أن تتفهم جميع أطراف الصراع أنه لا يوجد بديل عن التسوية السلمية اللازمة في البوسنة والهرسك ، وأن أية محاولات لفرض حل عسكري لهذه المشاكل بقوة السلاح ، وعلى وجه التحديد إقامة ما يسمى بالولايات المطهرة إثنيا ، تشكل جريمة ضد شعوبها ذاتها وضد الإنسانية بأسرها .

يشعر المجتمع العالمي بقلق عميق بسبب أزمة يوغوسلافيا ، ولا سيما بالمأساة المستمرة في البوسنة والهرسك . وقد عمل مجلس الأمن على إبقاء هذه المشكلة في صميم أنشطته اليومية لأشهر ، واتخذ عدة قرارات صعبة ولكنها ضرورية بهدف تسويتها . وتبذل جهود دؤوبة في إطار الآلية التي شكلها مؤتمر لندن الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لرئيسي اللجنة التوجيهية ، السيد سايروس فانس واللورد أوين ، وجميع زملائهما على مثابرتهم في جهودهم الدؤوبة والمتفانية لتمهيد الطريق صوب إقرار السلم في يوغوسلافيا السابقة . الذي يعتبر بالغ الأهمية . وإننا نقدر تمام التقدير الجهود النبيلة التي تقوم بها السيدة أوغاتا ، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، وموظفو المكتب ، من أجل تخفيف المعاناة والمتاعب التي يعاني منها مئات الآلاف من اللاجئين اليوغوسلاف ، بالإضافة الى الجهود التي يبذلها المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، السيد مازوفسكي ، لإنهاء الانتهاكات السافرة لأعراف القانون الانساني ، ولإنقاذ أرواح الرجال والنساء والأطفال .

لا يستطيع المرء أن يقول إن الجهود التي بذلت حتى الآن كانت كلها عقيمة ، وإننا يحدونا الأمل بأن الاتصالات والمفاوضات فيما بين أطراف الصراع ستؤدي الى وقف لإطلاق النار دائم وحقيقي وبدء عملية تسوية سياسية في البوسنة والهرسك . بيد أنه من أجل تحقيق هذا الهدف ، من الضروري أن نكفل الالتزام الصارم والكامل بجميع القرارات التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن . وبهذه الطريقة فقط يمكن إطفاء نيران الصراع واستعادة الحياة السلمية الى أرض يوغوسلافيا السابقة المعذبة .

وهذا ما نرى أنه جوهر المناقشة التي يجريها الآن مجلس الامن حول الحالة في البوسنة والهرسك وحول مشروع القرار الذي أعده عديد من أعضاء المجلس ، ومن بينهم الاتحاد الروسي .

ويرتكز مشروع القرار على أن وقف الانشطة العسكرية وانهاء الحصار المفروض على سراييفو والمدن الاخرى في البوسنة والهرسك ، وتجريدها من السلاح ونقل الرقابة على الاسلحة الثقيلة إلى الامم المتحدة ، والتنفيذ الفعال للحظر المفروض على تحليق الطائرات العسكرية فوق أراضي ذلك البلد ، كل ذلك من شأنه أن يشكل خطوة هامة باتجاه تخفيض حدة الصراع العسكري وتحسين الحالة في البلد . وبطبيعة الحال لابد أن يصاحب وقف إطلاق النار انسحاب جميع عناصر القوات العسكرية والتشكيلات شبه العسكرية الاجنبية بما في ذلك وحدات الجيش الكرواتي من أراضي البوسنة والهرسك . وهذا أمر هام بصفة خاصة نظرا للانباء المتعلقة بالعمليات العدوانية التي تشنها الوحدات الكرواتية في المناطق الغربية في البوسنة والهرسك التي يمكن أن تؤدي إلى تجدد الانشطة العسكرية واسعة النطاق . ولا يسعنا إلاّ أن نشعر بالقلق أيضا إزاء الانباء المتصلة باستمرار توصيل الاسلحة وباشتراك متطوعين في العمليات العسكرية من بلدان أخرى بعيدة عن منطقة الصراع .

وتتطلب الحالة في الوقت الراهن اتخاذ تدابير عملية لتكثيف رصد الامتثال للحظر على الاسلحة الذي فرض بموجب قراري مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٢٤ (١٩٩١) في جميع أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، بما فيها البوسنة والهرسك ، بغية منع تفاقم الاعمال العسكرية وانتشارها واستمرار الخسائر في الإرواح .

ومن الواضح أنه من المطلوب الامتثال أيضا لقرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٢) الذي فرض جزاءات تجارية واقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وكما يعلم جميع الاعضاء ، يكمن القصد من هذه الجزاءات في حمل بلغراد على وضع حد لتدخل العناصر المتطرفة في أزمة البوسنة والمساعدة على التوصل إلى تسوية مبكرة . والقصد المحدد من الجزاءات هو كبح جماح هؤلاء المتطرفين وليس النيل من شعب البلد . ومشروع القرار

المقترح لا يتيح توسيع نطاق هذه الجزاءات . ولا يحتوي على إشارة بهذا المعنى . إنه يسد فقط الثغرات التي تستغل للتحايل على هذه الجزاءات - وهذا يحدث كما لا يخفى على الأعضاء - كما أنه يستحدث نظاما للرصد الفعال للامتثال للجزاءات .

ويحدونا الأمل في أن تضطلع حكومة السيد ميلان بانيتش وكل من يؤيده بالأعمال الحازمة المحددة اللازمة للانهاء العاجل لهذا الصراع بين الاخوة وللتعزيز الفعال للتصالح الوطني والتعاون بين الجماعات الاثنية المختلفة في البوسنة والهرسك . ولا شك في أن التقدم المحرز على هذا الطريق سيؤدي إلى تخفيف الجزاءات وبالتالي إلى رفعها تماما . هذا هو هدفنا ، وكلما بكرنا في تنفيذه كان ذلك أفضل .

إننا نؤيد الجهود التي بذلتها القوى الديمقراطية المحبة للسلام في يوغوسلافيا السابقة ، التي تناضل في سبيل القضاء على الاسباب التي أدت إلى فرض الأمم المتحدة للعقوبات وقادت إلى العزلة الدولية ليوغوسلافيا . ونأمل أن نرى قريبا الوقت الذي تحتل فيه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مكانها الصحيح في المجتمع العالمي .

لا شك في أنه من المسائل الجوهرية في أية تسوية سياسية للبوسنة والهرسك أن تضع الأطراف هيكلا دستوريا للبلد وأن تعتمده داخل إطار آلية جنيف التفاوضية المنبثقة عن المؤتمر الدولي . ونرى أن المشروع الذي اقترحه الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية لهذا الهيكل يشكل أساسا جيدا للتوصل إلى الاتفاق . ونود أن نؤكد تأكيدا خاصا على الحاجة الماسة للمحافظة على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية . فالمجتمع العالمي لن يقبل على الإطلاق بسياسة الأمر الواقع بالنسبة للتقسيم الفعلي للبلد ، ولا محاولات تغيير الحدود الحالية بالقوة .

وأثناء زيارة الرئيس يلتسن رئيس الاتحاد الروسي للمملكة المتحدة مؤخرا تكلم بانزعاج عن خطورة القومية المتطرفة التي ترتقي إلى مستوى سياسة الدولة . ولاحظ أن هذا الخطر يظهر في البلدان الأوروبية والدول الوليدة التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق . ودعا إلى اليقظة بغية منع تكرار الأخطاء التي ارتكبت بالفعل في النصف الأول من القرن العشرين وحث على الدفاع الحازم عن القيم الديمقراطية .

وأود أن أعرب عن أملنا في أن تساعد المناقشة الحالية في مجلس الامن للحالة في البوسنة والهرسك ، وكذلك مشروع القرار الذي سنعتمده ، على ضمان تفكير أطراف الصراع بجدية في مسؤولياتها أمام شعوبها ، وتفكيرها في مستقبل شعوبها ، وفي أن تضع حدا سريعا لهذه الحرب بين الاشقاء وأن تبذل جهودا حقيقية تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية . ونأمل أيضا أن تساعد كل الدول الاخرى ، عن طريق الجهود العملية النشطة ، على التوصل إلى سلم راسخ في البلقان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أقدم التهاني إليكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ، وأؤكد لكم التعاون الكامل لوفد اكوادور في المساعدة على إنهاء أعمال المجلس بالنجاح الذي نتأكد أنه سيحققه .

ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير مريميه ممثل فرنسا على الاسلوب القدير الذي قاد به مداولات المجلس في الشهر الماضي .

عندما اتخذ مجلس الامن قراره الاول بشأن الازمة في يوغوسلافيا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ذكرت اكوادور أن موقفها من المسألة سيهدف أساسا إلى تشجيع الحل السلمي التفاوضي الشامل للصراع . وأضافت أن أي حل عادل دائم لابد أن يرتكز على المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . واسترعت النظر بصفة خاصة إلى مبادئ التنديد باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لتسوية النزاعات ، واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وعدم الاعتراف بأي تغيير في الحدود يفرض بالقوة ، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الاعتراف الملائم بحقوق الاقليات .

ومنذ ذلك الوقت شهد المجتمع الدولي تدهورا متواصلا للحالة في يوغوسلافيا السابقة . ويناضل مجلس الامن بحزم لمنع تدهور الحالة ويستجيب بنشاط وابتكار لازمة لا تكف عن التدهور . ويشهد على ذلك ٣٣ قرارا وعديد من البيانات الرئاسية .

والهيئات الإقليمية ، من جانبها ، كالمجموعة الاوروبية ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تكرس اهتمامها للازمة . ونتيجة لذلك أقيمت آلية مخصصة ، وهي مؤتمر لندن الذي يشارك الامين العام في رئاسته .

وأود أن أسجل امتنان بلدي للاسهام القيم للامين العام واهتمامه الدائم بايجاد حل لهذه الازمة الطاحنة التي طال أمدها .

لقد أيد مجلس الامن بقوة ابتداء من القرار ٧١٣ (١٩٩١) الجهود الاقليمية الرامية الى حسم الازمة في يوغوسلافيا واتخذ خطوات تفي بمسؤوليته الاساسية عن صون السلم والامن الدوليين . هذا هو السياق الذي ينبغي لنا أن ننظر فيه الى حظر الاسلحة ، وانشاء قوة الحماية التابعة للامم المتحدة وتوسيع ولايتها ، والجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الاسود - لعدم امتثالها لقرارات المجلس ، والتدابير الرامية الى إبقاء مطار سراييفو مفتوحا وحظر الطيران العسكري في المجال الجوي للبوسنة والهرسك .

وقد سعى مجلس الامن جاهدا الى الاسهام في ايجاد حل سياسي تفاوضي للازمة انطلاقا من ايمانه بان ذلك من أنجع وأفضل الطرق لوضع حد للموت والدمار والمعاناة الرهيبة التي نشأت عن ذلك وما زالت مستمرة في البوسنة والهرسك . من ثم ، تعتبر الشواغل الانسانية الدافع الاساسي لكل قرارات المجلس ، ولا سيما تلك التي تهدف الى تيسير توزيع المساعدة على السكان الابرياء وتدين انتهاك القانون الانساني الدولي أو التي تتعلق بانشاء لجنة للتحقيق في جرائم الحرب ستركز على معاقبة مرتكبيها .

لقد هزت جريمة "التطهير العرقي" الشنعاء ضمير أعضاء المجلس والمجتمع الدولي ككل وأدت الى رد فعل سريع في العالم أجمع . واستيقظت ذكريات مفجعة لاشد الحقبات ظلمة في التاريخ الحديث لتحيا من جديد وتطالب بوضع حد لهذه الجريمة وللابادة الجماعية لشعب بريء ولممكرات الاعتقال والتشريد القسري وما ينتج عنه من أعداد كبيرة من المشردين واللاجئين . ان مرتكبي هذه الجرائم لن يكون بمقدورهم أن يفلتوا من العقاب .

وعلى الرغم من الاجراءات الدينامية التي اتخذها مجلس الامن ، يجب الاعتراف بان الازمة في يوغوسلافيا والحالة في البوسنة والهرسك بصفة خاصة تزدادان تفاقما على ما يبدو . فالسكان المسلمون في البوسنة والهرسك يناضلون باستقتال ضد عدو جبار مدجج بالسلاح يمكنه أن يعتمد - دونما شك - ليس على التشجيع السياسي فحسب بل وأيضا على المساعدة المادية من الخارج .

وما زالت سياسة "التطهير العرقي" ماضية في خلق موجات من اللاجئين في حين يحاول الصربيون توسيع نطاق سيطرتهم على الاراضي هناك . ومما يزداد وضوحا بالتدريج أنه يجري الآن ترسيخ حالة الامر الواقع بهدف تثبيتها على ما تم حصوله كامر نافذ لا مرد له .

ويعتقد العديدون أن مجلس الامن ، وهو الجهاز الجامع ، لم يتخذ القرارات التي يتعين عليه اتخاذها . وعلى ضوء الظروف القائمة ، فقد عمل المجلس ما يستطيع عمله . بيد انني أعتقد أننا بحاجة الى أن نفكر بجد في الحالة الدولية القائمة فعلا في هذا الوقت ، وكيف نستطيع أن نكيف منظمتنا للوفاء بمتطلبات السلم والامن في عالمنا المتغير .

لقد كسبت اجراءات الامم المتحدة في السنوات الاخيرة للمنظمة هيبة وامتنانا جماعيا لا غبار عليهما . ولا بد من اتخاذ تدابير هامة لتجنب تقليص فعالية أعمالنا ، أو التشكيك فيها . وإذا حدث هذا ، فان مصداقية الامم المتحدة ستضمحل بسرعة ويصبح بقاء السلم العالمي في حد ذاته مهددا بالخطر .

هذا هو الاطار الدولي الذي تعقد فيه جلسات مجلس الامن هذه . والبلدان التي طلبت عقدها فعلت ذلك لانها كانت تعكس بصدق ضمير مجتمع الدول . ولو تركنا جانبا القرار الذي يوشك مجلس الامن على اعتماده ، والذي نأمل جميعا أن تكون له آثار ايجابية وسريعة وكافية ، فان عقد هذه الجلسات - وهي جلسات استمعنا فيها ولا نزال نستمع الى أصوات مجموعة كبيرة جدا من البلدان المتحدة في ادانة العدوان ، وفي طلب مساعدة الضحايا والتعاون معهم ، وفي اعلان سيادة مبادئ القانون - هو في حد ذاته أشد ادانة وأفصح تحذير يمكن للامم المتحدة أن توجهه الى الاطراف المذنبة .

ليس مجلس الامن وحده هو الذي يتكلم الآن في ممارسة شرعية لصلاحياته وممثلا جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . انه المجتمع الدولي بأسره هو الذي يحاول أن يسمع صوته من خلال البيانات التي ألقاها جميع من شاركوا ومن سيشاركون في جلسات المجلس هذه ، وهي بيانات تحذير وادانة ، واعلان بأنه غير مستعد للسماح للوحشية بأن

تنتصر على المدنية ، أو القوة أن تنتصر على القانون ، أو "التطهير العرقي" أن ينتصر على المساواة بين جميع البشر ، أو حميّة النعرات القومية أن تنتصر على مشاعر التآلف الجماعي .

أود أن أبرز أهمية البيانات التي ألقاها كل من السيد سايروس فانس ، واللورد اوين ، والسيدة ساداكو اوغاتا ، والسيد مازوفيسكي عندما بدأنا عملنا . لقد كانت آراؤهم ، كما عهدناها دائما ، موضوعية وتنويرية ؛ كما كان تقييمهم للحالة نزيها ومستفيضا . وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي لاسهاماتهم القيمة في قضية السلم وانهاء المعاناة البشرية في يوغوسلافيا السابقة .

طلب العديد من الدول التي تكلم ممثلوها في هذه الجلسات أن يقرر المجلس رفع حظر توريد الأسلحة الى البوسنة والهرسك . ان الاساس الذي يستند اليه الطلب - الذي يتعلق في المحصلة النهائية بممارسة كل دولة حق الدفاع المشروع الفردي أو الجماعي - أساس مفهوم جدا . بيد انني لا أعتقد أن الإجراء المطلوب سيكون اسهاما ايجابيا في قضية السلم . إذ لن يتم القضاء على العنف من خلال زيادة تدفق الاسلحة . كما أن الطبيعة الجغرافية والطوبوغرافية للمنطقة قد تعني أن تدفق الاسلحة يمكن تحويله بسهولة وتوجيهه الى زيادة ترسانات المعتدين ، ولذلك ، فانه لن يضمن حقوق الضحايا الذين قصدت حمايتهم .

لقد قيل ، وبحق ، ان حظر الاسلحة المفروض في القرار ٧١٣ (١٩٩١) والجزاءات المفروضة بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، كليهما ، قد انتهك مرارا وتكرارا ويجري انتهاكهما . إن من الحقائق الواقعة ان عدم وجود نظم للرصد والمراقبة وعدم وجود شروط أو آلية ملزمة قد ساعد على افشال الامتثال لهذين القرارين .

ما فتئت اللجنة التي انشئت بموجب القرار ٧٢٤ (١٩٩١) تعمل ، في مجال حظر الاسلحة ، على أساس الشكاوى المقدمة اليها في مناسبات قليلة جدا والتي تتطلب تعاون الدول ذاتها المتهمة بانتهاك الحظر . ومن الواضح ان العامل الاخير هذا قد حد بشكل كبير من نتيجة هذه التحقيقات .

وبالنسبة للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) ، فان التعقيدات السياسية وجغرافية المنطقة قد جعلت من اليسير عدم الالتزام بالحظر المفروض . فنقل السلع عبر أراضي يوغوسلافيا (صربيا والجبل الاسود) أدى الى انتهاكات مزمنة للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) . وقد اعتمدت لجنة الجزاءات تدابير تتعلق بالنقل على سفن عبر الدانوب وعلى سفن ليوغوسلافيا (صربيا والجبل الاسود) سيطرة عليها ، وقد تضمن مشروع القرار المعروض علينا هذه التدابير التي ستحسن دون شك الامتثال للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) . وينبغي أن يقال نفس الشيء عن الحظر الجديد الذي سيفرض على السلع التي تنقل عبر يوغوسلافيا .

تعتقد اكوادور أن أحكام مشروع القرار المتعلقة بالسيطرة على النقل البحري ، ومناشدة الدول المشاطئة اعتماد تدابير الرصد الضرورية ونشر مراقبين على حدود البوسنة والهرسك ، اجراءات ايجابية وعناصر هامة للغاية من شانها أن تمكن من تحقيق الاهداف التي نص عليها قرار مجلس الامن .

بالطبع ، تعتقد اكوادور انه فوق هذه الاعتبارات وبالاضافة اليها ، هناك حاجة الى التضامن مع الناس الذين يعانون ، ولهذا السبب ، ينبغي أن تنال أنشطة المساعدة الانسانية أولوية في الدعم . ان بلدي ممتن لجميع الذين يساهمون اقتصاديا أو بوسائل أخرى في برامج المساعدة الانسانية ، ويشجعهم .

يجب أن تبقى البوسنة والهرسك دولة مستقلة وذات سيادة ضمن حدودها الشرعية ، وأن تنظم نفسها داخليا بشكل يختاره الناخبون بحرية ، شكل تحترم فيه حقوق الانسان للجميع ، دون أي تدخل خارجي لا موجب له . ومجتمع الامم على استعداد للوفاء بالتزاماته وفقا لميثاق الامم المتحدة لكفالة تحقيق هذه النتيجة . وهذه هي الرسالة التي يريد أن يبعث بها مشروع القرار المعروض علينا الى الجميع ، وخاصة الى المعتدين . ولهذا ستصوت اكوادور لصالح اعتماده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد آريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أثني عليكم وأهنئكم ، سيدي الرئيس ، على ترؤسكم عملنا لهذا الشهر . وأؤكد لكم على دعمنا التام لكم في مهمتكم الهامة . كما أود أن أشيد بالسفير جان برنار ميريميه ممثل فرنسا ، الذي قاد مداولاتنا في شهر تشرين الاول/اكتوبر بقدر كبير من الفعالية والمهارة .

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للسيد أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، والجنرال نامبيار ، قائد قوة الحماية التابعة للامم المتحدة ، التي حظيت بتقدير المجتمع الدولي لجهودها النبيلة والباسلة . ونلحظ أن هذه الجهود ، بالرغم من جميع التحديدات والقيود المفروضة عليها ، قد جلبت شعورا غامرا بالحساسية والمسؤولية لهذه الحالة البالغة المأساوية .

الاضطهاد والإفناء العنصريان والدينيان ؛ والعدوان والعنف المسلح ؛ ومعسكرات الاعتقال ؛ وخرق حقوق الانسان ؛ وجرائم الحرب ؛ والابادة الجماعية ؛ وانتهاك السيادة ؛ وغزو الاراضي بالقوة ؛ وتدمير المدن ، هذه كلها هي العناصر الرئيسية التي أثارت ضمير العالم فأدت به الى إنشاء الامم المتحدة بموجب ميثاق سان فرانسيسكو . وما انقضى ٤٧ عاما حتى شهد مجلس الامن والجمعية العامة مرة أخرى نفس الاحداث المأساوية تقع في جمهورية البوسنة والهرسك ، الجرائم والاعتداءات والانتهاكات الفاضحة لجميع القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق المنظمة . واعتقدت

شعوبنا أن العالم لن يمر بعد الآن بهذه التجربة التي تمثل محك اختبار لضمير العالم أجمع . ولكن الصرب قد اختاروا بوحشية بالغة أن يعيدوا ارتكاب هذه الجرائم ضد الانسانية .

إن السلم والامن الدوليين في يوغوسلافيا السابقة يتقوضان بوضوح مرة أخرى . ولم تشهد جمهورية البوسنة والهرسك إهلاك سكانها وتدمير أراضيها فحسب ، ولكن سياسات "التطهير الإثني" تتوسع على نحو كبير أيضا . ويجري انتهاك أبسط الحقوق الاساسية . ونظام الجزاءات الذي وضعه هذا المجلس ما برح يُنتهك باستمرار . وقد انتشرت الازمة إلى كوسوفو وفويفودينا ، ويمكن أن يتجاوز عدد الموتى في صفوف السكان العزل في البوسنة والهرسك في هذا الشتاء عدد ضحايا الصراع المسلح . ولا تزال معسكرات الاعتقال قائمة ومفتوحة . ورئيس الوزراء السابق مازوفسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، قد أعلمنا بان لديه أدلة على أن جرائم الحرب قد ارتكبت بالفعل . والقرار ٧٨١ (١٩٩٢) ، الذي يحظر تحليق الطائرات العسكرية فوق البوسنة والهرسك ، قد انتهك منذ أول يوم لصدوره . والاسلحة الثقيلة التي تمتلكها صربيا والتي ينبغي أن توضع تحت الرقابة الدولية ما زالت تدمر مدن الجمهورية . وقائد العدوان الصربي ، رادوفان كارادزيتش ، وقد وصف حالة السكان المسلمين بقوله إنهم قد وقعوا كالفئران في المصيدة . وهذا موقف مشين لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله .

وفي المناقشة الحالية لمجلس الامن ، استمعنا الى رئيس المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، السيد سايروس فانس واللورد أوين . والمجتمع الدولي يقدر ويقيم تفانيهما وجهودهما في تلك العملية . وما من شك في أن لهيبتهما وخبرتهما أهمية خاصة . وبياناهما في هذه المناقشة قد عززا ثقتنا بهما ، ولهذا السبب بالتحديد أشعر لزاما عليّ هنا أن أعلق على بيان وزير الخارجية السابق السيد فانس . فقد قال :

"إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل عدم الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية" . (S/PV.3134 ، ص ٢٢)

فما هي هذه المبادئ التوجيهية التي يشير اليها ؟ إنها بالتحديد تلك الذي وضعها مجلس الامن والجمعية العامة بغية معالجة وحلّ المأساة الهائلة التي نواجهها .

وقد ذكّرنا السيد فانس بأن المجلس والجمعية العامة قد طالبا بوضع اتفاق سياسي وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والمعايير الدولية لحقوق الانسان والقانون الانساني . وقد ذكرنا باننا أدنا الطرد القسري للمواطنين ، والاحتجازات غير المشروعة وأي محاولة لتغيير التركيب الديمغرافي لجمهورية البوسنة والهرسك . وقد ذكّرنا باننا استندنا الى مبدأ حرمة الحدود وعدم الاعتراف بتغييرها بالقوة . وذكّرنا باننا طالبنا باحترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية . وذكّرنا بأن المجلس قد استنكر ورفض حيازة الاراضي بالقوة .

وقد كان السيد فانس محقا في تذكيرنا بجميع هذه الامور . فتذكرته تأتي في وقتها ، ووفدي يشاطره رأيه تماما ، وخصوصا ما أعرب عنه عندما ذكر ما يلي :

"إلا أني أرغب في التأكيد على اقتناعي الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي تساهل عندما يتصل الامر باحترام مبادئ الميثاق والمعايير الدولية لحقوق الانسان والقانون الانساني" . (S/PV.3134 ، ص ٢٢)

وما من شك في أن المجلس سيؤيد هذا البيان الاستثنائي باتخاذ الاجراءات الواجبة . وهذه هي ولايتنا الحقيقية التي أوكلها الينا المجتمع الدولي والتي يتعين على مجلس الامن أن يستجيب لها وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق . وهذا هو واجبنا .

وأخيرا ، إن السيد فانس على حق تماما في تحذيرنا بانه :

"في هذه الحالة المعقدة الصعبة ، يتطلب الامر تصميما بالغا من المجتمع الدولي كي يتسنى التوصل الى وقف دائم لاعمال القتال ، واحترام مبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات مجلس الامن" . (S/PV.3134 ، ص ١٦)

واعتقد أن هذا التحذير في غاية البلاغة والوضوح . فلا يمكن أن يكون هناك أي تساهل عندما يتصل الامر باهدافنا .

المسألة ليست مجرد تخريب وتدمير جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها . وليس هذا وحده الذي يتطلب منا أن نتخذ إجراء يتناسب مع حجم هذه الأزمة : فهناك أيضا الاحتمال القوي لاندلاع صراعات رهيبة ، وانهيار عملية نزع الطابع العسكري في المناطق المحمية في كرواتيا ، وانتشار العنف ضد الألبانيين في كوسوفو والهنغاريين في فويفودينا ، وكذلك تفاقم التوتر في مقدونيا .

إن نمط هذه التطورات يبدو مؤديا بشكل عنيد إلى مأساة اشد خطرا من المأساة التي نواجهها الآن .

وعندما نناقش هنا طبيعة الصراع والوسائل التي تستخدم لمواجهته ، من الملائم - باعتبارنا أعضاء في المنظمة - أن نمارس مسؤوليتنا لنتفكر ونتكلم بعبارات مؤكدة . وهذا - في رأي وفد بلادي - هو الالتزام الذي يصاحب الامتياز بأن نكون عضوا غير دائم العضوية في هذه الهيئة .

وفي هذا الخصوص ، مع هذا ، يجب علينا أن نقر - وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل - بأن المنظمات الاقليمية ، بما فيها منظمتي ، ليست معدة لتناول المآسي التي على هذا القدر من الخطورة والاتساع الذي تتسم به هذه الأزمة . إن الطرق التقليدية لحفظ السلام والمساعدة الانسانية لا تكفي . إن عمليات حفظ السلام التي تشارك فيها بلدان ومنظمات غير حكومية بسخاء وشجاعة كانت مصممة لحالات يتوفر فيها توافق آراء واتفاق بين أطراف الصراع . وهذا بالتاكيد ليس هو الحال اليوم . إننا نواجَه بحالة لا تلائم بالتحديد عملية تقليدية نبيلة : أساسا يجب فرض النظام ، أن القوات لا تزال في الميدان ، والذين يواجهون المخاطر ليسوا مخولين سلطات أو مجهزين للمهمة .

وليس من المتصور أن يكون سادة الحرب المحليون للمجزرة الدائرة بين الاشقاء في الصومال قد رأوا أي عمل في يوغوسلافيا سابقا من شأنه أن يثنيهم عن مواصلة الطريق الحالي الذي يسيرون فيه . أنهم لا يزالون يرون قراراتنا يستهان بها ، ويراقبون إصرارنا على اتباع الممارسة التقليدية الخاصة بطلب اتفاق الأطراف قبل التدخل . لكن هذا لم يؤدِّ إلا إلى إضفاء المشروعية والاعتراف الدولي على سادة الحروب وهم لا يمثلون أحدا . وهذا هو الحال لاننا نتبع أساليب نعرف أنها لا تتفق مع أزمة تؤثر على بلد مجرد من البنية السياسية .

إن كندا - بصفتها بلدا له سلطة خاصة بحكم مشاركته الكبرى في الامم المتحدة ، وبخاصة دوره النشط في عمليات حفظ السلام - بدأت مناقشة عامة مكثفة بشأن طبيعة وأداء عمليات حفظ السلام . ولهذا السبب ، وبسبب الحقيقة ونفاذ البصيرة اللذين تتسم بهما

كلمات وزيرة الشؤون الخارجية لكندا - السيدة باربرة ماكدوغال مؤخرا في تورنتو ، وهي تتكلم في مؤتمر بعنوان "المواءمة من أجل البقاء : الأمن العالمي من سراييفو إلى ماسترخت إلى ريو" ، قالت :

"إن طبيعة عمليات حفظ السلام تتغير . والظروف المتغيرة تتطلب أساليب ونُهجا جديدة . إن حفظ السلام بحاجة إلى النظر إليه باعتباره أداة في عملية السلام وليس باعتباره هدفا في حد ذاته . وأساسا ، ينبغي أن ننظر إلى حفظ السلام بنظرة ناقدة خلاقة باعتباره أداة لإدارة الصراعات" .

وتساءلت السيدة ماكدوغال :

"هل هذه هي أفضل أداة نواجه بها النوع الجديد من الصراعات الإثنية والاجتماعية والدينية التي نشهدها في مولدوفا ، والصومال ، وناغورني - كاراباخ وكمبوديا ؟ ما هو مستقبل عمليات حفظ السلام في دعم المساعدة الإنسانية ، كما هو الحال في سراييفو حيث يعتبر حفظ السلام أداة لدعم المساعدة الإنسانية ؟"

وأختتم الاقتباس بما يلي :

"يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في نهج أكثر تنظيما لهذه الأهداف ، بدلا من تناولها على أساس كل حالة على حدة" .

إن فنزويلا ستصوت لصالح مشروع القرار الجديد هذا - الثالث والعشرين في الحقيقة - تماما كما أيدنا باستمرار أنشطة المجتمع الدولي لإنهاء هذا الصراع الذي لا يمكن التسامح بشأنه . ولكننا يجب أن نسجل قلقنا البالغ إزاء كوننا لم نجد بعد الطرق والوسائل لتنفيذ تلك القرارات وضمان الامتثال لها . إن البلدان القادرة حقا على أن تفعل هذا تتحمل مسؤولية مستمرة عن احتمال فقد مصداقية وسمعة المجلس . وإذا ما حدث هذا ، ستكون له آثار لا تحصى - بل لا مبرر لها - على صراعات أخرى في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد ممبنغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح وفد بلادي إذ يراكم تترأسون أعمالنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . إن خبرتكم الواسعة تؤكد لنا أن عملنا هذا الشهر سيكون مثمرا وناجحا . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا لسلفكم ، السفير مريميه ممثل فرنسا على الطريقة القديرة جدا والاسلوب الممتاز اللذين وجه بهما أعمال المجلس خلال شهر تشرين الاول/أكتوبر الحافل . ونوجه شكرنا أيضا إلى اللورد أوين والوزير فانس الرئيسين المناوبين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، لبيانيهما القيمين ، وإلى السيدة أوغاتا المفوضة السامية لشؤون اللاجئين ، على تقريرها إلى مجلس الامن .

إن زمبابوي تشعر بقلق كبير إزاء استمرار الازمة في البوسنة والهرسك . إن المعاناة الإنسانية مستمرة دون هوادة ، وهذا غير مقبول بوضوح . ومما يثير القلق البالغ أن الاعمال العدائية المريرة لا تزال قائمة بين الطوائف التي عاشت في الماضي جنبا إلى جنب في سلم ووئام كجزء من أمة واحدة ، يوغوسلافيا سابقا .

ولذلك إن على المجتمع الدولي واجبا لبذل كل جهد ممكن لاستعادة الثقة المتبادلة بين الطوائف المتحاربة في البوسنة والهرسك حتى تتمكن من العيش معا مرة أخرى في سلم ووئام . إن زمبابوي لا تعتقد أن الصراع في البوسنة والهرسك يمكن حله عن طريق قوة السلاح . وأفضل طريقة لإنهاء الاعمال العدائية هي المفاوضات المتأنية وتدابير بناء الثقة التي ستمكن أطراف الصراع من إدراك أن شواغلها قد استجيب لها بشكل جاد .

وفي هذا الإطار يود وفد بلادي أن يثني على اللورد أوين والوزير فانس لسعيهما العنيد للوصول إلى تسوية سياسية تفاوضية في البوسنة والهرسك . ومن واجبنا جميعا أن نؤيد جهودهما . وينبغي لاعمالنا وقراراتنا أن توجه إلى تعزيز جهودهما وليس إلى تقويضها .

إن كثافة النزاع في البوسنة والهرسك أنشأت حالة إنسانية خطيرة تثير قلق وفد بلادي البالغ . والمرارة القائمة بين الطوائف المتحاربة ولدت ممارسات تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي . والممارسة البغيضة غير المشروعة ، ممارسة "التطهير الإثني" ، يجب أن يدينها الجميع بأقوى عبارات ممكنة . إن هذه الممارسة غير المقبولة ينبغي وقفها فورا ويجب إعادة جميع الأشخاص النازحين إلى ديارهم السابقة في سلم وحرية .

ويعتقد وفدي أن خطورة الحالة في البوسنة والهرسك تسوّغ إجراء هذه المناقشة . ويحدونا الأمل في أن تنصب الجهود على بحث سبل ووسائل احتواء الأعمال العدائية بدلا من تأجيجها ، وعلى بناء الثقة المتبادلة بدلا من إذكاء الريبة المتبادلة ، وعلى صنع السلام بدلا من صنع الحرب ، أي باختصار على إيجاد حل سياسي دائم وشامل للأزمة .

لقد نظرت زمبابوي دوما إلى الصراع الدائر في البوسنة والهرسك باعتباره حربا أهلية أساسا . وهذا يعني أن شعب البوسنة والهرسك - بما يضم من مسلمين وكروات وصرب معا - هو الذي سوف يحسم تلك المشكلة في نهاية المطاف . وبطبيعة الحال يمكن للمجتمع الدولي ، ويجب عليه حقا ، أن يمد إلى هذا الشعب يد المساعدة . ويتعين تقدير تعقد الحالة تقديرا كاملا . ومن الأمور الجوهرية التحلي بالصبر والقيام بوساطة محايدة . ويجدر في هذا المقام تهنئة اللورد أوين والوزير فانس . ويتعين على الأمم المتحدة ، بوصفها أحد أطراف الوساطة ، أن تضطلع بهذه المهمة بالغة الحساسية لا بطريقة محايدة فحسب ولكن أيضا بطريقة تعتبر محايدة . فأي نهج يمكن تفسيره بأنه انتقائي في الاستفراد بالذكر ، أو في كيل اللوم ، أو في توجيه الإدانة ، أو في فرض العقاب ، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وإلى جعل مهمة عسيرة بالفعل أكثر صعوبة على من عهدنا إليهم بالتوسط لإيجاد حل سلمي تفاوضي .

إن زمبابوي تشيد بالرجال والنساء البواسل في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على ما يبذلونه من جهود حثيثة ضمانا لوصول المساعدات الإنسانية في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة . ومهما قلنا فلن نكون مغالين في التأكيد على ضرورة أن تتعاون جميع أطراف الصراع تعاونا كاملا مع قوة الأمم المتحدة للحماية لتمكينها من أداء ولايتها ولضمان سلامة القوة وهي تقوم بهذه المهمة النبيلة .

وختاما ، يعتقد وفدي أن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة هو الإطار المختص لإيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة التي تعصف بيوغوسلافيا السابقة . ولذا فإننا ندعو جميع أطراف الصراع إلى التعاون الكامل مع رئيسَي المؤتمر ضمانا لإنجاحه . إن هذا المؤتمر يجب أن ينجح بالفعل لأن مجرد تأمل عواقب الفشل أمر يثير الفزع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل باكستان . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد خار (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد باكستان يرحب بهذه الفرصة التي تتيح له أن يشترك في مناقشة مجلس الأمن للحالة في البوسنة والهرسك .

وأود بالنيابة عن وفد باكستان أن أعرب لكم ، يا سيدي الرئيس ، عن تهانئنا على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي . ونحن واثقون بأن خبرتكم الواسعة وقدرتكم الدبلوماسية المعروفة ستمكنان المجلس من اعتماد تدابير فعالة ومدروسة بشأن القضايا الخطيرة التي يواجهها .

كما يود وفد باكستان أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره البالغ للممثل الدائم لفرنسا ، سعادة السيد جان برنار مريميه ، على الطريقة البارعة التي أدى بها مهام رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ .

إننا نقدّر الجهود التي يبذلها السيد سايروس فانس واللورد أوين ، رئيسا المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في البوسنة ، ونلاحظ مع الاهتمام ما نقلاه من معلومات . ونحن نقدر أيضا الجهود البطولية التي تبذلها قوات حفظ السلام والعاملون في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل توفير المساعدات الغوثية والإنسانية العاجلة للسكان المدنيين اليائسين في البوسنة والهرسك . وتؤيد باكستان تأييدا كاملا الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة . ونحن على استعداد للمساعدة في ذلك بكل طريقة ممكنة . ويؤيد وفدي مقترحات المؤتمر الدولي المتعلقة بالإطار الدستوري المقبل للبوسنة والهرسك القائم على مبادئ ديمقراطية ، ورفض نتائج سياسة "التطهير الإثني" ، وضمان سلامة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك .

إن البوسنة والهرسك دولة صغيرة . وهي عضو جديد في الامم المتحدة تخضع لعدوان سافر من دولة مجاورة توسعية . ويقتلع شعبها - برجاله ونسائه وأطفاله - من ديساره بصورة منهجية ويتعرض كثيرا للمذابح الوحشية . وما لم يبادر المجلس إلى العمل فإن مئات الالاف من الابرياء سيلقون حتفهم قبل أن ينقضي هذا الشتاء . وما لم يبادر المجلس إلى العمل فإن دولة ذات سيادة عضوا في الامم المتحدة ستختفي من خريطة العالم .

إن الرأي العام في باكستان يشعر بجزع بالغ لحملة "التطهير الإثني" المنهجية المنفّذة في البوسنة ، وخاصة لعدم اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء حاسم لوقف المذابح الوحشية التي يرتكبها الصرب .

لقد سعت باكستان منذ عدة أسابيع ، بالاشتراك مع أعضاء آخرين في فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، إلى عقد اجتماع لمجلس الامن للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك . ولذا فإننا نشعر بالارتياح لانه تسنى أخيرا عقد هذا الاجتماع . ونأمل أن يتخذ خطوات حاسمة لإعادة السلم إلى البوسنة والهرسك ورد العدوان الواقع عليها . ونحن نؤيد في هذا الصدد البيان الذي أدلى به رئيس فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، السيد اكسين سفير تركيا .

لقد نمى إلى علمنا أن وقف إطلاق النار الذي أعلن الاسبوع الماضي في البوسنة ما زال قائما . ونرجو أن يستمر هذا الوضع . كما نأمل ألا يكون وقف العدوان الصربي قد وُقّت ليتواكب مع هذه المناقشة الدائرة في مجلس الامن . وتعتقد باكستان أن قيام المجلس بالمطالبة بوقف الاعمال العدائية لن تكفل له المصداقية إلا إذا واكبه إظهاره تصمما سياسيا على إنفاذ قراراته ، ولو اقتضى الامر استخدام التدابير التي يتيحها الفصل السابع من الميثاق .

ويجب أن تقترن الدعوة إلى وقف الاعمال العدائية بالمطالبة برد المكاسب التي حققها العدوان الصربي . إذ يجب إخلاء الاراضي والمدن التي احتلها الصرب في البوسنة . ويجب عدم السماح للمعتدي بأن يفرض الامر الواقع . ويجب أن ترد إلى البوسنة والهرسك سلامتها الإقليمية وأن تحترم سيادتها بشكل كامل . ويجب إنفاذ مبدأ حرمة الحدود المعترف بها دوليا .

إن الانتهاك المنظم لحقوق الإنسان - أي الحملة الوحشية المتمثلة في "التطهير العرقي" ، في الحرب التي تدور رحاها في البوسنة ، ليس نتيجة من نتائج الصراع ، وإنما سبب الصراع . وعلى مجلس الأمن أن يرد بحزم على حملة الإبادة هذه التي تجري ضد شعب البوسنة وخصوصا ضد المسلمين . وينبغي عليه أن يتصرف بشدة لوقف الفظاعات التي ترتكب في حق المسلمين ، والتي لم نشهد مثيلا لها منذ وقوع المحرقة . وكما أعلن المقرر الخاص للأمم المتحدة ، يواجه مسلمو البوسنة خطر الإبادة . ففي تقرير صدر مؤخرا بعنوان "البوسنة والهرسك : الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان الأساسية" قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أمثلة محددة عديدة للقتل ، والطرد الإجباري والاحتجاز والتعذيب في مخيمات الاعتقال التي يشرف عليها الصرب . وهناك معلومات مماثلة قدمتها إلى الأمم المتحدة حكومة الولايات المتحدة وكذلك بلدان أخرى عملا بقراري مجلس الأمن ٧٧١ (١٩٩٢) و ٧٨٠ (١٩٩٢) .

وترحب باكستان بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) الذي نص على إنشاء لجنة خبراء محايدة لدراسة وتحليل المعلومات المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني في البوسنة . ومن المؤسف أن هذا الإجراء قد تباطأ إلى حد كبير . إن الأدلة المتوفرة فعلا تدعو فورا إلى إنشاء محكمة دولية خاصة بجرائم الحرب ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في البوسنة . وينبغي على الصرب الذين يقومون بارتكاب الجرائم والعنف في البوسنة أن يدركوا بأنهم لن يتركوا دون عقاب .

ومن أجل إنقاذ الأرواح واستعادة السلم في البوسنة ، فإن على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فورية وعاجلة دون إبطاء في مجالات ثلاثة - الإنساني والسياسي والعسكري .

إن البوسنة والهرسك كابوس إنساني . فمنذ انعقاد مؤتمر لندن جرى طرد ما يربو على المليون بوسني من منازلهم تحت تهديد البنادق وتحولوا إلى لاجئين في وطنهم . ولايزال الصرب يعملون على إعاقة وصول إمدادات الإغاثة . فالشتاء قد أخذ يدنو منهم . وما لم يصل الطعام والملابس إلى سكان البوسنة ، فإن ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ من الأبرياء من النساء والأطفال والرجال سيقضون نحبهم جراء المجاعة والتعرض

للعوامل الجوية . ولا يمكن توفير المساعدة الإنسانية لهم بكميات وافرة ما لم يجر فتح الطرق البرية والجوية وتأمينها . وينبغي تعزيز قوات الامم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل ضمان وصول المساعدة الإنسانية لشعب ذلك البلد الذي يقاسي الويلات . إن توفير قوات إضافية رهن بتوفر مصادر التمويل . فالمبالغ المطلوبة لتأمين الإمدادات الاساسية للسكان المحاصرين في البوسنة هي فعلا في مقدور الاعضاء الاغنى في الامم المتحدة .

ثمة خطوة أخرى يمكن اتخاذها للتخفيف من محنة السكان المدنيين في البوسنة ، وتتمثل هذه الخطة في إنشاء "مناطق آمنة" . وهذا من شأنه أن يضعهم بمنأى عن الحرب وسيسهل عملية توفير المساعدة الإنسانية . ولذلك فإن على المجلس أن يدعو إلى انسحاب جميع القوات العسكرية ، على أن يكون ذلك الانسحاب في المقام الاول من مناطق سراييفو ، وتوزلا وغوراجدي ، وبيهاك ، وجاجتشي وترافنيك . ويمكن أن تتولى قوات حفظ السلم في البوسنة إقامة هذه المناطق الآمنة .

ويجب على مجلس الامن ، قبل أي شيء آخر ، إظهار العزم السياسي على تطبيق التدابير التي اعتمدها بهدف وقف العدوان الصربي على البوسنة والهرسك . لقد انتهكت القوات الصربية على نحو متكرر الحظر المفروض على تحليق الطائرات العسكرية في أجواء البوسنة والهرسك . وإننا نرحب بالقرار القاضي بوزع مراقبين تابعين للامم المتحدة في مطارات متعددة في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة لرصد تنفيذ الحظر على تحليق الطائرات ثابتة الاجنحة والطائرات دوارة الاجنحة . إلا أنه من غير المتوقع أن تقوم القوات الصربية ، بما في ذلك القوات المسلحة التابعة ليوغوسلافيا السابقة بالتقيد بهذا وبغيره من مطالب مجلس الامن ما لم تكن هذه المطالب مدعومة بصلاحيات تامة تتاح للمجلس بموجب الميثاق . ولذلك ، فإنه عند فرض الحظر على تحليق الطائرات وغير ذلك من الجزاءات ضد المعتدين الصرب ، على المجلس أن يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وليس سرا أنه يجري على نطاق واسع انتهاك الجزاءات الاقتصادية والتجارية ضد صربيا ومونتينيغرو . إن القرار القاضي بالسماح بنقل البضائع عبر الأراضي الصربية هو دعوة صريحة لانتهاك هذه الجزاءات عن عمد وتصميم . ولذلك ينبغي تشديد الجزاءات المفروضة على صربيا . إن الذين يواصلون إمداد المعتدي يتحملون إثم المشاركة في الجرائم التي ترتكب ضد الشعب البوسني . ويحدونا الأمل أن تسفر الإجراءات المقترحة في مشروع القرار الحالي عن تنفيذ فعال وكامل للجزاءات المتخذة ضد المعتدي .

فإذا لم يكن بمقدور مجلس الأمن أن يضمن الامتثال لدعوته بوقف العدوان المرتكب ضد البوسنة والهرسك ، وإذ لم يكن بمقدوره وقف عملية ذبح شعب البوسنة ، فإن أقل ما ينبغي عليه عمله هو أن يسمح لحكومة وشعب البوسنة بممارسة حقهما الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . إن حظر الأسلحة على أراضي يوغوسلافيا السابقة طبقا للقرار ٧١٣ (١٩٩٢) الصادر عن مجلس الأمن ، هو الذي يقف حائلا أمام شعب وحكومة البوسنة والهرسك من الحصول على الوسائل المشروعة للدفاع عن النفس . إن الترسانة العسكرية بكاملها التابعة للجيش اليوغوسلافي السابق توجد تحت تصرف المعتدين الصرب . وضحايا عدوانهم - خصوصا من المسلمين البوسنيين - عُزّل فعلا . فالحظر الذي يفرضه مجلس الأمن يؤدي إلى إطلاق يد المعتدي وغلّ يد الضحية . ولا ينبغي أن يتساوى المعتدي مع ضحايا عدوانه .

إن وفد باكستان يختلف اختلافا عميقا مع أولئك الذين يرون أن رفع الحظر عن البوسنة من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم النزاع . بل على العكس من ذلك ، تدل التجربة على أن الصرب لم يوقفوا هجومهم إلا بعد أن تمكّن الكروات من إظهار مقاومة حازمة . ومن ناحية أخرى ، فإن البوسنيين ليسوا في وضع يمكنهم من مقاومة هجمات الصرب ، ناهيك عن رد هذه الهجمات . والأدهى من ذلك أن الصرب واثقون ، على ما يبدو ، من أن لا مجلس الأمن ولا أي عضو آخر في المجتمع الدولي سيبادر إلى التدخل بالنيابة عن مسلمي البوسنة .

من المقرر أن يجتمع وزراء خارجية البلدان الإسلامية في جدة في ١ كانون الأول/ديسمبر للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك . إن البلدان الإسلامية على أتم الاستعداد لتأييد التدابير التي يتخذها المجلس بهدف مساعدة شعب البوسنة على وقف الحرب وقلب نتائج العدوان .

في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ما من ذريعة تبرر الفشل في الرد على العدوان السافر والوحشي الذي تتعرض له البوسنة والهرسك . ولا يمكن أن تكون ثمة ذريعة للتقاعس في الاستجابة للصور الحية التي رأيناها لشعب بأكمله وهو يتعرض لممارسات الإبادة المتمثلة في "التطهير العرقي" . وليس ثمة عذر في أن نسمح لمئات الآلاف من الأبرياء نساء ورجالا وأطفالا بأن يلاقوا حتفهم لأن القادرين على مد يد المساعدة إليهم تباطأوا في تقديم عدة مئات من ملايين الدولارات .

إن عجز مجلس الأمن عن مساعدة البوسنة قد يترك آثارا بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين . فإذا مر عدوان سافر كهذا الذي يجري ضد البوسنة دون عقاب ، فإن الدول الأصغر والأضعف ستفقد الثقة بقدرة المجلس على ضمان أمنها . أما الدول ذات البأس والقوة أو تلك التي تضمر طموحات توسعية فلسوف تتجرأ على متابعة تحقيق أهدافها غير المشروعة . وسوف تزداد حوادث العدوان والقمع والاحتلال . وسيزداد انتشار الأسلحة ، بينما يظل نزع السلاح حلما مستحيلا . وستكون الفوضى والنزاعات عنوان حقبة ما بعد الحرب الباردة .

وتقع على مجلس الأمن المسؤولية الجسيمة ، مسؤولية رد العدوان الصربي عن البوسنة والهرسك ، وقرار المجلس سيترك آثارا بعيدة المدى على السلم والأمن في العالم . ويشعر وفد باكستان بالثقة بأن أعضاء المجلس سيتصرفون بحكمة وعزيمة على نحو ما تمليه الاحتمالات المخيفة التي تنطوي عليها هذه اللحظة الهامة في تاريخ العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

والمتكلم الثالث هو ممثل سلوفينيا وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعرب وفد سلوفينيا عن تقديره للفرصة التي أتيحت له لمخاطبة المجلس .

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن سرورنا البالغ إذ نراكم ، يا سيدي ، تترأسون مجلس الامن . فإن عملكم في المجلس ومهارتكم ومواهبكم الدبلوماسية هي مبعث إعجابنا المستمر ، ونحن على اقتناع بأن عمل مجلس الامن سيتوج بالنجاح في ظل قيادتكم مثلما تُوج بالنجاح في ظل القيادة المثالية للسفير جان برنار مريميه ، ممثل فرنسا ، الذي ترأس أعمال المجلس في تشرين الاول/اكتوبر .

ويعرب وفدي عن تقديره للبيانين الاستهلاليين اللذين أدلى بهما يوم الجمعة السابق السيد فانس واللورد أوين ، رئيسا المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا .

ونحن ممتنون للسيدة ساداكو أوغاتا ، المفوض السامي للاجئين لتحليلها المفصل الذي ورد في بيانها في بداية هذه المناقشة . وإننا نحييها ونحي فريقها على العمل الممتاز الذي تم القيام به في ظل الظروف المعاكسة للغاية السائدة في الحرب في البوسنة والهرسك .

ونحن ممتنون أيضا للسيد تاديوس مازوفسكي ، المقرر الخاص ، على التقرير المفصل والافكار الصريحة التي أعرب عنها في تقريره الثاني ، وبخاصة ما يتصل منها بصورة مباشرة بمناقشة مجلس الامن للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك .

يجتمع مجلس الامن للنظر في واحدة من أخطر الحالات في عصرنا ، ألا وهي مأساة البوسنة والهرسك . ولقد قيل الكثير من قبل عن الفظائع المرتكبة في البوسنة والهرسك ، وما نتج عنها من خطر على السلم والامن الدوليين . وإن كل هذا قد صدم بالفعل ضمير البشرية . وفي نفس الوقت ، فإن عدم إحراز تقدم في الجهود الرامية الى

وقف العنف والتوصل الى حل سياسي للأزمة ، يشير خيبة الأمل والانشغال . وهذا يبعث على القلق البالغ . فما نراه اليوم هو خطر واضح وقائم بالفعل لإبادة دولة عضو في الأمم المتحدة وشعب بأكمله - ألا وهو مسلمو البوسنة والهرسك .

وهناك حاجة واضحة الى العمل ، ولكن قبل مناقشة الإجراءات ينبغي أن يكون هناك رد على السؤال التالي : ما هو نوع الحرب التي تدور رحاها في البوسنة والهرسك ؟ إن هناك حاجة لرد واضح على هذا السؤال إذا كان للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سليمة وفعّالة لوقف الحرب واستعادة السلم .

إن الحرب في البوسنة والهرسك صراع عسكري دولي ذو أهداف محددة - يسعى اليها من بدأوا هذا الصراع ، ومن بدأوا حربا تتسم بوحشية لم يسبق لها مثيل .

وفي تقريره الاخير لمجلس الأمن والجمعية العامة ، يذكر السيد تاديوس مازوفسكي نقطة هامة عند تأكيده على شيء كثرت الإشارة اليه خلال هذه المناقشة وهو :

"إن الهدف الرئيسي من النزاع المسلح في البوسنة والهرسك هو إقامة مناطق متجانسة إثنيا . ولا يبدو أن التطهير الإثني نتيجة للحرب ، وإنما هو بالاحرى هدفها وغايتها . وقد تحقق ذلك الهدف بالفعل ، الى حد بعيد ، بالقتل ، والضرب ، والاغتصاب ، وتدمير المنازل ، والتهديد . وتكشفت هذه الممارسات في الاسابيع الاخيرة ، بينما تتضاءل المقاومة من جانب السكان غير الصربيين ، الذين أصبحت أعداد متزايدة منهم على استعداد للتخلي عن كل شيء والفرار من مواطنهم" . (S/24766 ، الفقرة ٦)

إن الحرب في البوسنة والهرسك ليست حربا أهلية ولا نزاعا عرقيا . إنها حرب على الارض يجسد فيها هدف التجانس الإثني وأسلوب ما يسمى "بالتطهير العرقي" أبشع جوانبها .

إن وقف إطلاق النار الهش والهزيل السائد في سراييفو لا يغير أي شيء في هذه الصورة . إذ أن "التطهير العرقي" لا يزال مستمرا دون هوادة . وفي نفس الوقت ، فإن الحالة الانسانية العامة لا تزال مفجعة .

إن السيد كورنيليوس سوماروغا ، رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، قد أكد قبل عدة أيام في بيانه للجنة الثالثة :

"إن مئات الالاف من المدنيين العزل المعدمين تماما قد أجبروا على التوجه الى المنفى ، ويلقى القبض على الآخرين ويعذبون ويذبحون ويستشهدون بسبب سياسات لا يمكن قبولها . وعندما نوازن من بين أثر هذه الاحداث المأساوية وبين الجهود المبذولة للتوصل الى حلول ، نضطر الى استخلاص نتيجة محزنة تتمثل في أن النتائج متواضعة بالفعل . ولا يمكن أن تستبعد إمكانية أن تزداد هذه الحالة تدهورا أكثر وأكثر" .

إن مثل هذه التصريحات - التي تدلي بها شخصيات قيادية تتصدى للمشاكل الانسانية وحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك - لا ينبغي أن تمثل سببا اضافيا للقلق فحسب ، بل وأن تمثل أيضا سببا إضافيا للعمل . ونأتي بذلك الى السؤال الثاني : ما هو نوع الاجراء المطلوب ، وما هو الاساس المنطقي الذي ينبغي أن يرتكز عليه ؟

إن الحرب في البوسنة والهرسك قد أثارت مشاكل إنسانية هائلة ، وتمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . إنه صراع عسكري دولي . وبالتالي ، فإن إتخاذ إجراء دولي فعّال وقوي لإستعادة السلم والامن ، وفي المقام الاول ، لمنع المزيد من التدهور في الازمة الإنسانية الخطيرة في البوسنة والهرسك ، لهو أمر مشروع .

إن مجلس الامن قد حدد بالفعل أولويات العمل فيما يتصل بالبوسنة والهرسك . والجوانب الانسانية لهذا العمل هي ضمن الاولويات الرئيسية . ومن الضروري الآن اتخاذ الإجراءات والخطوات التي تحول دون المزيد من التدهور في الحالة الانسانية .

ويقترح التقرير الذي أعده السيد مازوفسكي ضمن جملة أمور ، تدبيرين من هذا النوع هما : أولا ، زيادة المساعدة الانسانية ، وثانيا ، السعي النشط لتطبيق مفهوم مناطق الامان داخل أراضي البوسنة والهرسك .

إن سلوفينيا تؤيد هذه الافكار ، فمنذ البداية ، ومن أول مراحل الحرب في البوسنة والهرسك ، كنا على وعي بالحاجة الى الإجراءات الدولية النشطة والعاجلة في المجال الانساني . وأشدد على عبارة "في المجال الانساني" . ومن أول مراحل الصراع ، دعونا الى ضرورة توفير الحماية المسلحة اللازمة لقوافل الإغاثة الإنسانية والى إنشاء مناطق الامان اللازمة في أراضي البوسنة والهرسك . وتقدمنا باقتراحات بهذا المعنى في الاجتماع الدولي المعني بالمعونة الإنسانية لضحايا الصراع في يوغوسلافيا سابقا المعقود في جنيف في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

ونحن ندرك أن الاقتراحات المتعلقة بإنشاء مناطق أمان في أراضي البوسنة والهرسك تتقدم بها الآن المنظمات المختلفة والدول الاعضاء . وإننا نعتقد أن الوقت قد حان - وقد تكون الفرصة الاخيرة - لإيلاء هذه الاقتراحات الاهتمام الذي تستحقه والبت فيها . وإن دور مجلس الامن له أهمية خاصة في هذا السياق .

وإذ نؤكد على أهمية مفهوم مناطق الامان ، نود أن نشدد على دورها الوقائي في السياق العام للصراع المسلح ، فإنها ستمثل أداة فعّالة لمنع المزيد من "التطهير العرقي" ، وستوفر ملاذا آمنا للاشخاص الذين قد يضطرون ، بدونها ، الى الفرار . وعلاوة على ذلك ، ستمثل الخطوة الاولى في عملية إعادة اللاجئين الى بلادهم التي تعد بدورها ، شرطا اساسيا مسبقا لاي حل سياسي دستوري قابل للدوام ولحفظ السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك .

لذلك يكون من المهم اتخاذ اجراءات فورية على ذلك القرار ، نظرا لأن من شأنها أن تشكل استجابة ملائمة للاحتياجات الانسانية وشكلا فعالا لصنع السلم وحفظ السلام ، وكذلك أساسا ضروريا للترتيبات السياسية الدائمة التي سيتم اتخاذها في المستقبل . ويحدونا الامل في أن تحظى الاقتراحات بانشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك بالاهتمام الذي يستحقه من مجلس الامن ، وأن تتخذ الاجراءات الواجبة بشأنه ، وأن يتم ذلك بسرعة .

وكما أكدنا من قبل ، فإن الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك صراع دولي مسلح . وقد تم الاعتراف بذلك دوليا بسبل مختلفة ، من بينها فرض الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أي صربيا والجبل الاسود .

وبينما يتعين علينا أن نصر على مبادئ عدم قبول حيازة الاراضي بالقوة ، ورفض "التطهير العرقي" ، وإعادة التأكيد على مبدأ الاحترام الصارم للسلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك ، فإنه يظل من الضروري الابقاء على الجزاءات ، وجعلها فعالة حقا . فالجزاءات تمثل ، بعد الاجراءات الانسانية ، النوع الرئيسي الثاني للاجراءات التي يرجح أن تؤدي إلى نتائج مفيدة .

ومن الضروري أن نؤكد في هذا الصدد على أنه لكي يحقق نظام الجزاءات الفعالية ، ينبغي أن يكون شاملا وأن يطبق على نحو مترابط . إننا نوافق على الرأي الذي أعرب عنه متكلمون عديدون في هذه المناقشة ، والذي مفاده أن سياسة فرض الجزاءات الاقتصادية الفعالة ، والمستمرة بما في ذلك الحظر النفطي الفعال بشكل خاص ، ضرورية الآن . ويحدونا الامل في أن يتصرف مجلس الامن على نحو يضمن فعالية هذه الجزاءات .

وعلاوة على ذلك ، تقتضي متطلبات تحقيق الترابط المنطقي والمصداقية أن تتخذ الامم المتحدة وكل أجهزتها سياسة متسقة بالنسبة لحقيقة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا قد حلّت محلها الدول التي خلفتها . ودولة يوغوسلافيا السابقة قد انحلت ولم يعد لها وجود . وهذه الحقيقة الاساسية يجب ادراكها تماما . وليس هناك مستقبل لاي مطمح لإعادة انشاء الدولة السابقة بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتجب معاملة جميع الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة على قدم المساواة ، ويتعين على كل منها أن تثبت أنها دولة محبة للسلم وفقا للمادة ٤ من الميثاق . ولهذا السبب ، هناك حاجة الى الاصرار على المبدأ القائل بأنه ما من دولة خلف لجمهورية يوغوسلافيا سابقا (التي ليس لها لذلك وجود الآن) يمكن منحها عضوية الامم المتحدة بشكل تلقائي . إنني أناشد أعضاء مجلس الامن أن يظلوا متمسكين بهذا المبدأ على نحو ما هو منصوص عليه في قرار المجلس ٧٧٧ (١٩٩٢) ، وأن يصرّوا ، كما ارتأى ذلك القرار ، على ضرورة قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أي صربيا والجبل الاسود ، بتقديم طلب لعضوية الامم المتحدة ، والوفاء بالمعايير الواردة في المادة ٤ من الميثاق .

وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن مأساة البوسنة والهرسك . إلا أننا رغبنا في أن نركز على الجوانب الضرورية للاجراءات المطلوبة . وهناك فكرتان أساسيتان في هذا السياق : الاولى تتعلق بالناحية الإجراءات الإنسانية ، والثانية تتعلق باستمرارية واتساق التدابير المتخذة . ويحدونا الامل في أن يرقى مجلس الامن إلى مستوى توقعات الرأي العام العالمي وأعضاء الامم المتحدة ، فيتخذ قرارات واجبة تجعل ما تتخذه الامم المتحدة من إجراءات فعالا من الناحية الانسانية ومتسقا من الناحية السياسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

وأدعو ممثلة كندا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانها .

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي في البداية ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم عن تهانئ وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس في هذا الشهر بما عُرف عنكم من مهارة وفعالية .

ونود أيضا أن نشكر السفير جان برنارد مريميه ممثل فرنسا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد استمع وفد بلدي بانتباه شديد واهتمام بالغ التقدير الذي عرضه السيد فانس واللورد أوين يوم الجمعة الماضي . وتؤيد كندا دون تحفظ العملية التي بدأها مؤتمر لندن . ولا تزال هذه العملية تتيح في نظرنا أفضل فرصة إن لم تكن الفرصة الوحيدة ، للتوصل الى حلّ شامل ودائم للصراع الذي يعصف بأراضي يوغوسلافيا سابقا . ونود أيضا أن نشكر المفوّضة السامية لشؤون اللاجئين السيدة ساداكو أوغاتا ، والمقرر الخاص للجنة حقوق الانسان السيد تادوز مازوفسكي ، على تقريريهما اللذين ذكّرانا إذا ما كنا بحاجة الى التذكرة بفداحة المأساة الانسانية التي تحدث اليوم في البوسنة والهرسك .

وتشهد هذه التقارير على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلّ للصراع اليوغوسلافي وتقديم العون للضحايا الابرياء . ومع ذلك ، علينا أن نعترف أنه بالرغم من هذه الجهود فإن الفظائع لا تزال ترتكب والحالة أبعد ما تكون عن التهدئة ، والصراع مستمر في الانتشار دون أن تبدو بارقة أمل في التوصل الى حل فوري .

إن هذه الأزمة التي تهز شبه جزيرة البلقان لا تهم أوروبا وحدها ، بل إنها - ٠ر باهتمام كل الذين يعتزون بالمبادئ التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة والتي شد بها واضعو ميثاقها .

لقد أدركت كندا منذ البداية أبعاد التهديد الذي تشكله هذه الأزمة لأمن المنطقة برمتها ، وكانت في طليعة المنادين بتدخل الامم المتحدة . ورغم أن بلدنا يبعد بآلاف الكيلومترات عن بلغراد وزغرب وسراييفو ، فإننا نشعر بقلق إزاء الصراع اليوغوسلافي ، وقد قدمنا مساهمتنا إلى الامم المتحدة دون تردد . وتقتضي الحالة أن يشابر المجتمع الدولي في جهوده وأن يعزز اجراءاته . ولهذا ، يؤيد وفد بلدي بقوة مشروع القرار المعروض الآن على المجلس .

(تكلمت بالانكليزية)

وتؤيد كندا تمام التأييد المقترحات التي طرحها مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا سابقا فيما يتعلق بالترتيب الدستوري الجديد في البوسنة والهرسك .

ونعتقد أن هذه المقترحات تهيئ أساسا ممتازا للمفاوضات فيما بين الجماعات الثلاث التي تشكل البوسنة والهرسك ، مع التسليم في نفس الوقت بالمبادئ المعترف بها دوليا للتسوية السلمية للمنازعات . إن المقترحات المماثلة للمقترحات التي قدمها مؤخرا السيد كاراجيتش والتي تنطوي على عمليات نقل جماعي قسري للسكان من شأنها أن تكون غير عادلة بالمرة وأن تسبب المزيد من عدم الاستقرار . فالنهج التي تقوم على أساس العنف والكراهية الإثنية لا يمكن أن تصلح لتكون بدائل حقيقية للحل المنشود .

إن على الجماعات الثلاث في البوسنة التزاما بأن تدخل في مفاوضات حقيقية على أساس مقترحات فانس - أوين المعروضة عليها . وتقع على عاتق المسؤولين في بلغراد وزغرب ، الذين لهم نفوذ على بعض الأطراف في البوسنة ، مسؤولية استخدام نفوذهم لضمان نجاح هذه المفاوضات . وعلى المجتمع الدولي بدوره أن يتمسك بالمبادئ التي يرغب في جعلها إطارا لهذه المفاوضات . إن حكومة بلدي ، بوصفها من الأطراف المهتمة والمشاركة بنشاط في مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا سابقا ، لتؤيد بقوة السيد فانس واللورد أوين في مواصلتهما مهمتهما بالغة الصعوبة .

إن مشروع القرار المعروض اليوم على مجلس الأمن يؤكد من جديد المبدأ القائل بأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، والممارسة المقيتة "للتطهير العرقي" هما من الأمور اللاأخلاقية المحرّمة وغير المقبولة ، التي لا ينبغي ولن يسمح لها بأن تؤثر في نتيجة المفاوضات المتعلقة بالترتيبات المقبلة في البوسنة والهرسك .

وبالطبع ، إن طوائف تلك الجمهورية ، بما فيها الصرب ، لها الحق في أن تحبذ ترتيبا سياسيا خاصا بها لبلدها - وهذا أمر لا ينكر عليها . ولكن ما هو مرفوض أن يقوم بعض من نصّبوا أنفسهم زعماء بفرض سيطرتهم على ما يزيد على ثلثي أراضي البوسنة ، باستخدام ذريعة "حماية" شعبهم ، ومن المتوقع أن يستخدموا هذا باعتباره أمرا واقعا في عملية المفاوضات . وينبغي أن يوضح مجلس الامن لهم أن هذا النهج سيفشل .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، يجب أن تنضم سلطات بلغراد إلى بلدان العالم الاخرى في التاكيد ، دون لبس ، على الاعتراف بوحدة أراضي البوسنة والهرسك وكرواتيا ، وعلى أنها لن تعترف باية كيانات تعلن من جانب واحد في هاتين الدولتين ، مثل ما يسمى بجمهوريات الصرب داخل كرواتيا والبوسنة والهرسك .

ويسرّ كندا أنه تمشيا مع الالتزامات التي اضطلع بها أطراف مؤتمر لندن في آب/أغسطس الماضي ، قد جرى النظر في نقاط مراقبة على حدود البوسنة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الاسود - ومع كرواتيا . ويكتسي هذا أهمية قصوى إذا كنا نريد وقف التدخل والتسلل من جانب وحدات الجيش غير النظامية .

وتؤمن كندا بأنه لم يتم حتى الآن ما يكفي لتبيّن للمسؤولين عن بعض أبشع الجرائم ضد البشرية في أوروبا خلال خمسين سنة أنهم سيتحملون المسؤولية الفردية فيما يتعلق بهذه الاعمال . إنهم ينبغي أن يعاقبوا ، وسيعاقبون ، على الفظائع التي يرتكبونها باسم سياسة "التطهير العرقي" البغيضة . وكما قال وزير خارجيتنا في مؤتمر لندن ، إما أن تكون هذه الفظائع مرتكبة بامر من الزعماء السياسيين لهذه الطوائف مما يجعل هؤلاء القادة مسؤولين ، أو أنها كانت مبادرات مجنونة من جانب مجرمين ، وإن هذا مرة أخرى يجعل زعماءهم السياسيين في بلغراد وزغرب وسراييفو مسؤولين عن تقديمهم للعدالة .

وإذا أردنا نقل رسالة صحيحة إلى هؤلاء المسؤولين في بلغراد ، ينبغي الفرض الصارم للجزاءات الدولية . ويبدو أن هذا ليس هو الحال في جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية - صربيا والجبل الاسود . فإن الكثير من شركات "الواجهة" قد شكلت في بلدان أخرى ؛ وإن الكثير من المنتجات العابرة لم تصل إلى وجهتها المعلنة .

ينبغي تعزيز نظام الجزاءات . وقد ذكّرت حكومتي ، بالفعل في أيلول/سبتمبر ، جميع الشركات الكندية بعدم الدخول في ترتيبات مالية تتصل بشركات صربيا والجبل الاسود التي تحاول التحايل على جزاءات الامم المتحدة ، وعلى سبيل المثال ، بتسجيل سفنها في بلدان أخرى . ويوصي مجلس الامن الآن بأن تقوم بذلك جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهذا إجراء نحبذه .

ويدعو مشروع القرار أيضا جميع الدول إلى استخدام التدابير اللازمة لضمان تطبيق نظام الجزاءات عن طريق تفتيش شحنات السفن البحرية والتحقق منها . وإننا نؤيد بقوة هذا الإجراء . وقد شاركت كندا بالفعل في قوة المهمة البحرية التي ترصد المرور على الساحل الادرياتيكي ، ونشارك في رصد الجزاءات في البلدان المجاورة .

إن الاحتياجات الإنسانية ، في ظل وجود ملايين المشردين وتدمير البيوت والمصانع الذي لا مبرر له ، ضخمة في كثير من مناطق يوغوسلافيا سابقا . وقد تبرعت كندا بالفعل بأكثر من ٢٥ مليون دولار كندي كمساعدة إنسانية مباشرة . وهذا ، بالإضافة إلى مشاركتنا في توسيع قوة الحماية التابعة للامم المتحدة ، دون دعم مالي من الامم المتحدة يمثل ، على ما نعتقد ، إسهاما كبيرا للغاية . ونطلب من البلدان الاخرى ، بما فيها البلدان التي دعت إلى عقد هذه الجلسة الخاصة ، الاستجابة إلى النداءات الدولية الموجهة من جانب منظمات مثل الاتحاد الدولي للصليب الاحمر وجمعيات الهلال الاحمر واللجنة الدولية للصليب الاحمر ومكتب مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين . ومن الحتمي أيضا المشاركة الدولية في تحمّل عبء تمويل عمليات صيانة السلم التابعة للامم المتحدة ، كما أكدنا مرارا وتكرارا منذ عدة سنوات .

عندما اتخذت الامم المتحدة مقررا بوقف جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية سابقا - صربيا والجبل الاسود - عن المشاركة في أعمال الجمعية العامة ، كان ذلك للتأكيد لسلطات بلغراد على ضرورة إقناع الامم المتحدة بأنها تفي بمتطلبات الانضمام

إلى عضويتها . وقد نفّذت جزاءات شديدة ضد بلغراد اعترافا بالحقيقة التي مفادها أن سلطات بلغراد تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن العنف الذي اندلع في يوغوسلافيا سابقا في الـ ١٨ شهرا الماضية .

وتشجعنا الجهود الحميدة التي يقوم بها رئيس الوزراء بانيتش بغية تصحيح النهج المدمرة التي اتبعها القادة الصربيون . وإننا نؤيده في مساعيه . ولكن انتظارا لنتائج جهوده ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحلى بالحزم ضد سلطات بلغراد التي لا تزال تمارس سياسات التدمير . ونعتقد أن هذه هي الرسالة التي ينقلها مجلس الأمن باعتماده مشروع القرار المطروح عليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نشكر ممثلة كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل البانيا ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد شكورتي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، إنني أشعر بسعادة خاصة إذ أقدّم إليكم تهانئي القلبية على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي . إن ذلك إشادة بخصالكم الشخصية وببلدكم .

وفي نفس الوقت ، أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم ، السفير جان - برنارد مريميه ، الذي كانت رئاسته دليلا قاطعا على إنجازاته ، التي لا غنى عنها لهذا المجلس من أجل تحقيق أهدافه التي يتطلع إليها المجتمع الدولي .

وأود أيضا أن أشكر السيد فانس واللورد أوين ، رئيسَي اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، وكذلك المقرر الخاص ، السيد مازوفسكي ، للتقارير الموجزة التي قدموها إلى مجلس الأمن . وبالمثل أقدّم امتناني الحار إلى السيدة أوغاتا ، المفوضة السامية لشؤون اللاجئين ، للتقرير الذي قدمته إلى المجلس .

تشكل يوغوسلافيا السابقة أحد أخطر التحديات وأكثرها مأساوية التي واجهها المجتمع الدولي والأمم المتحدة . إن المعلومات التي تلقيناها من حكومة الاتحاد الروسي ، واستراليا ، والبوسنة والهرسك ، وفنزويلا ، وكرواتيا ، وكندا ،

وكولومبيا ، والنمسا ، والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا - صربيا والجبل الاسود - وغيرها ، بالإضافة إلى المعلومات التي تلقيناها من مصادر الامم المتحدة ، ومن بينها السيد مازوفسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ؛ ومن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ؛ ومن عدد من المنظمات غير الحكومية ، بما فيها هلسنكي ووتش ، والحملة العالمية لإنقاذ الإنسانية ؛ ومنظمة العفو الدولية ، تبين أن المعتدي لم يرتكب فحسب جرائم فظيعة ضد البوسنة والهرسك ، ولكنه انتهك أيضا القانون الدولي . وبالإضافة إلى انتهاك وحدة اراضي وسيادة الجمهورية ، تسبب المعتدي على نحو منهجي في التدمير الهائل وارتكب جرائم عديدة ضد المدنيين كذلك .

لقد ألقي القبض على الناس على نحو غير قانوني ، وعذبوا وقتلوا وقد طردت مجموعات غفيرة من السكان بالقوة ، وسرقت ممتلكاتهم ودمرت وخربت ثقافتهم وميراثهم التاريخي . وفي بعض الاماكن اغتيل جميع السكان تقريبا . وقد أصبح "التطهير العرقي" سياسة رسمية تنفذ لصالح صربيا . وقد نفذ "التطهير العرقي" على نحو منهجي وإلى حد يجعل من الواضح وجود خطة شاملة تستهدف القضاء على السكان غير الصربيين . وقد جعلت السياسة الصربية من المستحيل أن تعيش مختلف المجموعات العرقية معا ، ويبدو أن "التطهير العرقي" نتيجة منطقية لتلك السياسة . فقد حوصرت مدن كثيرة في البوسنة والهرسك طيلة شهور عديدة ، ويعيش سكانها تحت قصف مستمر بالمدفعية ويتركون دون غذاء وكهرباء ومياه ودواء . وكل هذا سيترك دون شك أثرا سيئا على السكان طيلة أجيال ، وإن الشر لا يمكن علاجه .

تدعو ألبانيا إلى تحقيق تسوية سياسية تتفق ومبادئ الميثاق والمعايير الدولية لحقوق الانسان . وندين بشدة عمليات الطرد بالقوة والاحتجاز غير القانوني وكل محاولات تغيير التشكيل الديموغرافي للاراضي .

ويؤكد الرأي العام الدولي مرارا ، وكذلك الرسميون والخبراء ، أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) ، مسؤولة عن العنف في أراضي البوسنة والهرسك . ووفقا للمعلومات والتقارير المتوفرة ، فإن الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة للجيش اليوغوسلافي تستخدم في الهجمات ، لان العصابات الصغيرة شبه العسكرية لم تتمكن من الاحتفاظ بخط الجبهة الطويل تحت سيطرتها ، ويشترك الجنود اليوغوسلاف في إدارة معسكرات الاعتقال .

وما يحدث في البوسنة والهرسك يثير اهتمام الشعب الالباني وسخطه لانه مسألة فظائع ووحشية ليس لها مثيل . وألبانيا ، وقد صدمتها المعلومات والتقارير عن الجرائم التي ترتكبها القوات الصربية في البوسنة والهرسك ، تدينها بشدة باعتبارها انتهاكات صارخة للقانون الانساني الدولي ، بما في ذلك اتفاقيات جنيف . والاشخاص الذين يرتكبون الانتهاكات الصارخة لاتفاقيات جنيف أو الذين يأمرون بارتكابها مسؤولون بصفة فردية . ويجب أن تنظر لجنة الخبراء المذكورة في القرار ٧٨٠ (١٩٩٢) في هذه الانتهاكات .

وجمهورية ألبانيا ، بصفتها بلدا مجاورا ، تظل مهتمة اهتماما شديدا بالصراع المستمر في جمهورية البوسنة والهرسك ، وهو صراع يهدد السلم والامن الدوليين . وفي نفس الوقت ، تود ألبانيا أن تشارك هذا الجهاز ذا السلطة قلقه الشديد من أن الهدف الرئيسي التالي يمكن أن يكون كوسوفو ، التي يشكّل الالبانيون أغلبية سكانها ويُسلَبون من حقوقهم الانسانية والوطنية الاساسية .

وتحدث في كوسوفو اعتقالات تعسفية واغتيالات أو اختفاءات سياسية . وصربيا ، إذ تفتنم فرصة الفشل في وقف العدوان في البوسنة والهرسك ، تستعد لبدء موجة جديدة من "التطهير الإثني" بطرد الاغلبية الالبانية من كوسوفو ، وأثناء الاسبوع الماضي ، تدهورت الحالة بشدة في منطقة البلقان الجنوبي وبدأ معظم المحللين يشيرون إلى

ازدياد الاحتمال بتوسيع نطاق الصراع ليشمل كوسوفو ومقدونيا وغيرهما . وفي الوقت الذي تجري فيه حمامات دم "التطهير الإثني" في البوسنة والهرسك ، يظهر خطر رعب جديد ، وهو أن صربيا قد تنشر الحرب إلى كوسوفو .

وتثبت حقائق كثيرة بما لا يدع مجالا للشك بأن أعدادا هائلة من الانتهاكات ترتكب في مناطق يوغوسلافيا السابقة ، وأن القيادة الصربية مسؤولة عما يحدث في البوسنة والهرسك . ولا يزال هناك الكثيرون من جنود الجيش اليوغوسلافي في البوسنة والهرسك يقومون بقتل الناس في مدن البوسنة عن طريق شن هجمات عسكرية واسعة النطاق . ويصعب على المرء أن يقول إن القيادة الحالية لصربيا والجبل الاسود ليست مسؤولة عن هذه الافعال . ولا يمكن لاحد أن يتخيل أن السلطات الاتحادية غير قادرة على التحكم في الانشطة التي تقوم بها صربيا والجبل الاسود .

ومع ذلك ، فإنها لم تعترف حتى الآن بانها مسؤولة عن جرائم "التطهير الإثني" والإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان . إن المسؤولية عما يحدث في البوسنة والهرسك تكمن لدى الحكومة الاتحادية في صربيا والجبل الاسود . وهي تشترك أيضا بطريقة غير مباشرة في قصف سراييفو . وهناك دلائل قوية مستمرة على تواطئها النشط في عمليات "التطهير الإثني" .

واستخدام القوة الهائلة يوجه بصفة أولية ضد المدنيين في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة . ويبدو أن انعدام الإرادة السياسية والقوة الملائمة يشير إلى أن ما يحدث يتفق وسياسة الحكومة . ولكن الانطباع هو أن الحكومة الاتحادية زخرف تجميلي وأن القوة الحقيقية تكمن في يد صربيا . وإلى جانب ذلك ، فإن اشتراك القوات الخارجية دون تخويل يشكّل انتهاكا للقانون الدولي يجب معاقبته . ويجب أن تمتنع كل الاطراف عن القيام بمبادرات قد تزيد اضطراب الحالة في المنطقة .

إن ما يحدث في نهاية هذا القرن ليس من المتصور على الاطلاق . إنه محرقة حقيقية . وما يحدث في يوغوسلافيا السابقة يجلّ عن الوصف . ويجب على المنظمة أن تتصرف بقوة بمعاقبة المسؤولين عن "التطهير الإثني" ، مما يعطي إشارة واضحة للمعتدين .

والواقع أننا نتوقع أن يتخذ مجلس الامن تدابير حاسمة لوقف عمليات الإبـــادة على الفور . إن صربيا والجبل الاسود تقومان بعملية غزو للاراضي . وجمهورية ألبانيـــا تناشد جميع الاطراف أن تمتثل فورا امتثالا تاما للنداء بوقف اطلاق النار وبوضع حـــد لجميع الانشطة العدوانية الموجهة ضد جمهورية البوسنة والهرسك .

وعبد للمجتمع الدولي ، والمجلس على وجه الخصوص ، أن يوضح بجلاء لكل الذيـــن يشتركون في عملية غزو الاراضي عن طريق استخدام القوات المسلحة أو "التطهير الإثني" ، انه لن يقبل هذه التصرفات ولن يعترف باي حال من الاحوال باي كيان يقام بهـــذه الطريقة أو باي ترتيب يهدد البوسنة والهرسك .

وتؤيد ألبانيا المقترحات انشاء مناطق آمنة في ظل الحماية العسكرية داخـــل البوسنة والهرسك كوسيلة تمكّن من حل المشكلة . ويجب أن تنفّذ بموافقة جميـــع أطراف الصراع وبدعم معقول من القوات الاضافية لحفظ السلام . وقد تغيّر المناطـــق الآمنة أيضا من دينامية الصراع عن طريق ايجاد حركة صوب تحقيق السلام .

والمقترحات الدستورية التي عرضها السيد سايروس فانس واللورد أوين كأســـاس للمفاوضات جديرة بالتأييد الكامل من جانب مجلس الامن . إن إعادة سيادة البوسنـــة والهرسك وسلامتها الاقليمية ووحدتها هي الاساس الوحيد لحل سلمي مقبول .

ويجب أن تعمل الامم المتحدة ومجلس الامن لوقف عمليات الإبادة والسيطرة علـــى الحالة . وإذا فشلا في ذلك ، فإن سمعتهما وقدرتهما على مواجهة حالات ما بعد الحـــرب الباردة ستتأثر تأثرا خطيرا . وبالنسبة للكثير من الشعوب الصغيرة ، مثل الشعـــب الالباني ، فإن ما يتعرض للخطر ليس فقط الحالة في البوسنة والهرسك نفسها ولكـــن المسألة الاكبر المتعلقة بالثقة في الامم المتحدة ومفهومها للامن الجماعي والايمـــان بهما . ونجاح الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين يعتمد على قدرة المجلـــس على التصرف بشكل يرفع من شأن حكم القانون على أساس غير انتقائي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي ممثل اندونيسيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، باسم وفد بلدي ، أن أعرب عن تهانينا لكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . ولازلنا واثقين من أنكم ، بخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ، ستقودون مداولاتنا إلى نهاية ناجحة . وأود أن أعرب أيضا عن التقدير الخالص لسلفكم السفير مريميه ، ممثل فرنسا ، على قيادته القديرة التي قدّمها للمجلس خلال الشهر المنصرم .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين على اتاحتكم الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة .

إننا مدينون بعميق الامتنان للسيد سايروس فانس واللورد أوين على البيانين اللذين أدليا بهما في الاسبوع الماضي ولجهودهما التي لا تكل من أجل ايجاد حل تفاوضي للصراع في البوسنة والهرسك . ونشعر بالامتنان أيضا للمفوض السامي لشؤون اللاجئين والمقرر الخاص للجنة حقوق الانسان على بيانيهما الوافيين . ان هذه البيانات ترسم صورة قاتمة للبعد المأساوي للحالة السائدة التي تعاني منها تلك الامة التعيسة .

لقد أيد وفدي قرار منظمة المؤتمر الاسلامي الذي يطالب بعقد اجتماع مجلس الامن هذا للنظر في الحالة المتردية بسرعة في البوسنة والهرسك . وتستحق منظمة المؤتمر الاسلامي الثناء على ما تبذله من جهود لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه المسألة .

إن وفدي ليخاطب هذا المجلس اليوم بشعور من الحزن والاسى العميقين إزاء ما يتعرض له شعب هذه الجمهورية الذي يمر بأصعب مرحلة من مراحل تاريخه . لقد أيقظت التقارير المستمرة عن الفظائع المرتكبة وما ينتج عنها من معاناة بشرية ضمير البشرية . لذا ، فإن المجتمع الدولي ملزم ، في هذه المرحلة الحاسمة ، بأن يتخذ اجراءات فورية وحاسمة لا لتخفيف معاناة الشعب بل أيضا لإحباط المحاولات الرامية الى قطع أوصال أمة مستقلة حديثا .

لقد لاحظت حكومتي منذ فترة وبقلق عميق الاحداث المأساوية التي تدور في البوسنة والهرسك . ففي أعقاب الاستفتاء الذي اجري في شباط/فبراير الماضي واعلان الاستقلال الذي تبعه ، أصبحت البوسنة والهرسك ضحية لعدوان غاشم أدى الى خسائر جسيمة في الارواح والى تدمير المعالم التاريخية والمستشفيات والمدارس . وتتجسد خطورة الحالة على نحو كامل في أعمال العنف وإراقة الدماء التي ترتكب دون هوادة والوحشية التي تتسم بها ممارسات المجموعات شبه العسكرية في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها أخيرا وفي التدفق الهائل للاجئين الى البلدان المجاورة والانتهاكات المتكررة لاتفاقات وقف اطلاق النار . ان حكومتي لتشعر بهول هذه الحالة المروعة .

لقد أعرب مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز المنعقد في جاكارتا في أيلول/سبتمبر الماضي عن شديد القلق حيال الحالة في البوسنة والهرسك وأدان الانتهاك

الصارخ لحقوق الانسان وسياسة "التطهير الإثني" البشعة . وطالب المؤتمر بوقف الاعمال القتالية على الفور وبانسحاب كل القوات الاجنبية من الاقليم على نحو عاجل ووزع قوات الامم المتحدة لحفظ السلم واطلاق سراح كل السجناء وتدمير معسكرات الاعتقال والسجون وغيرها من أماكن الاحتجاز ، وكذلك بممارسة للاجئين لحقهم في العودة الى ديارهم .

ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود والاجراءات الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها المجموعة الاوروبية والامم المتحدة لاحتواء الصراع ترد كل يوم تقارير جديدة تنذر بمزيد من الشؤم عن تصاعد العنف وزيادة الاصابات وتعاظم الحرمان البشري . فقد تفاقمت الحالة في واقع الامر بشكل ملحوظ نتيجة استمرار العدوان والقصف الوحشي للمدن والقرى والتشريد القسري . ومما زاد من تفاقم الحالة الانتهاك الصارخ لاتفاقات لندن وقرارات هذا المجلس .

وطوال هذه المحنة ما برحت جمهورية البوسنة والهرسك تعرب عن حسن نيتها للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع . وقبلت على نحو لا لبس فيه المبادئ المعلنة في الاطار الدستوري المقترح . ونفذت بكل صدق مقررات مؤتمر لندن . هذا اضافة الى أنها تعاونت في تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن . إلا أن آمال البوسنة والهرسك في تحقيق السلم تبددت نتيجة للهجوم الضاري الذي تشنه بلا شفقة القوات الصربية والذي أطلق العنان لحكم الارهاب السائد فعلا . من ثم ، أصبح من الحتمي اتخاذ اجراء حاسم لإنهاء المجزرة في البوسنة والهرسك . ومن أكثر الضرورات الحاحا وقف القتال وإنفاذ وقف اطلاق النار وحماية امدادات الاغاثة .

لقد اتخذ مجلس الامن بالفعل الخطوات الأولى الهامة صوب اعتماد تدابير فعالة لوقف معاناة الشعب في البوسنة والهرسك . فقرار توسيع الولاية الموكلة الى قوة الحماية التابعة للامم المتحدة في يوغوسلافيا وتعزيزها ، وتوفير الحماية العسكرية لقوافل المساعدة الانسانية وحظر الطيران العسكري تمثل تقدما ، وإن كان يسيرا ، ينبغي أن تستغل لتهدئة الحالة . إلا أن المجلس ملزم باتخاذ المزيد من الاجراءات اللازمة ، بما في ذلك تدابير الإنفاذ وانهاء الاعمال القتالية واستعادة وحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية . يجب أن يؤيد النداء الذي توجهت به تركيا لرفع الحصار

على الاسلحة المفروض على البوسنة والهرسك وأن يُثبّت حقها في الدفاع عن النفس بمقتضى الميثاق . علاوة على ذلك ، يؤيد وفدي اقتراح ماليزيا الداعي الى انشاء مناطق مأمونة على الفور لضمان أمن السكان المسلمين في البوسنة . وينبغي للمجلس أيضا أن يخول الامين العام السلطة اللازمة ويوفر له الدعم للاضطلاع بدور نشط لصنع السلم بما يتجاوز القيام بعملية حفظ السلم . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للمجلس أن يواصل بذل الجهود الى جانب المجموعة الاوروبية بغية توسيع وتوطيد الدعم المقدم الى قضية البوسنة والهرسك مما يفضي الى اقامة مجتمع متعدد الطوائف والاعراق والاديان في البوسنة والهرسك .

ويشيد وفدي بالجهود التي يبذلها الامين العام وهيئات الامم المتحدة بما في ذلك مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وقوة الحماية في يوغوسلافيا ، فضلا عن المجموعة الاوروبية وبعثة الرصد التابعة لها .

في الختام ، تعترف اندونيسيا بالمبدأ الثابت القائل بعدم انتهاك حرمة الحدود المعترف بها دوليا ، ولن تعترف بحالة خُلقت بسياسة الامر الواقع . إن مشروع القرار المعروض على المجلس خير دليل على مشاعر القلق العميق لدى الاعضاء إزاء الحالة في البوسنة والهرسك . ويحدونا وطيد الامل أنه سيعتمد بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل فلسطين . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد القدوة (فلسطين) : اسمح لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس خلال هذا الشهر ونتمنى لكم التوفيق . اسمح لي كذلك أن أهنئ سعادة السفير مريميه على رئاسته الناجحة للمجلس خلال الشهر المنصرم . وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لكافة أعضاء المجلس على اتاحتهم الفرصة لنا للحديث هنا اليوم .

إنني أتكلم هنا باسم فلسطين وأيضا بتكليف من المجموعة العربية في الامم المتحدة ، بوصفي رئيسا للمجموعة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . وأود بداية أن

أنقل للمجلس الموقر القلق العميق لأعضاء المجموعة من الوضع الخطير والحالة المأساوية في جمهورية البوسنة والهرسك ، وهو القلق الذي يعكس بشكل صادق المشاعر السائدة في العالم العربي والعالم الاسلامي بشكل عام . ويمتد قلقنا ليشمل الوضع في مناطق أخرى في يوغسلافيا السابقة .

إن الوضع في البوسنة والهرسك يستدعي من وجهة نظرنا قيام هذا المجلس ، بصفته الجهة المخولة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، باتخاذ إجراءات عملية وبشكل فوري بما يضمن وضع حد للمعاناة الانسانية ، والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس في هذا الخصوص ، باتجاه إعادة الاستقرار والسلام والتعايش والرفاه الى ربوع البوسنة والهرسك وشعبها .

إن المجموعة العربية لتود أن تؤكد إدانتها لكافة انتهاكات حقوق الإنسان ، والقانون الدولي الإنساني ، التي تحدث في البوسنة والهرسك ، وبشكل خاص الممارسة الفظيعة المتمثلة بالتطهير العرقي ، بالإضافة الى معسكرات الاعتقال الجماعية . إن هذه الممارسات يجب أن تتوقف ، كما أن تاثيراتها العملية يجب أن تُعكس . إننا نؤكد أيضا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتلبية الحاجات الإنسانية وبشكل خاص توفير المواد الغذائية والطبية وكافة المواد الاساسية بشكل عاجل . إننا نشيد في هذا المجال بجهد العديد من الدول والمنظمات الدولية ، خاصة مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الاحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية . إننا نشيد أيضا بقوة الامم المتحدة للحماية ، ونطالب بتعزيزها ، على الاقل لتحسين الاداء في مجال المساعدات الإنسانية ، كما نطالب الجميع بالتعاون الكامل مع هذه القوة .

وفي مجال المساعدات الإنسانية ، ومن أجل تخفيف المعاناة السائدة بشكل عاجل ، نحن نعتقد أن الاقتراح الداعي لبناء مناطق آمنة تحت الحماية العسكرية هو اقتراح يستحق التاييد كإجراء مؤقت .

إن حل هذه الازمة ، كغيرها من الازمات ، يمكن أن يتم ، ويجب أن يتم ، من خلال التطبيق الامين لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والالتزام الشامل بقواعد واسس القانون الدولي . وفي المقدمة منها الحفاظ على سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وعدم الاعتراف بنتائج العدوان ، خاصة عدم جواز الاستيلاء على اراض بالقوة او من خلال الحرب . وبالاضافة الى ذلك الحق الدائم والثابت للاجئين في العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم التي أجبروا على تركها .

لقد قام مجلس الامن من وجهة نظرنا باتخاذ القرارات اللازمة التي تستند الى ما سبق من مبادئ ، ويبقى الآن ، وهو أهم بكثير ، توفر الإرادة اللازمة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ وذلك باستخدام الاليات المتاحة في إطار الشرعية الدولية .

إننا نعبّر عن تقديرنا للجهود المبذولة في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا ، ونشيد هنا بشكل خاص برئيس المؤتمر . إننا نود أن نعبر عن تاييدنا

العام للخطة الدستورية حول مستقبل الحكم والحكومة في جمهورية البوسنة والهرسك ونأمل أن تجد طريقها للتنفيذ . في هذا المجال لا بد لنا من التعبير عن تقديرنا العميق لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بطرس بطرس غالي ، على جهوده القيّمة لإنجاح المؤتمر .

سيتحدث أعضاء آخرون من المجموعة العربية أمام مجلسكم الموقر مركزين على بعض الجوانب الهامة من الموضوع قيد البحث ذي الأهمية الكبرى للمجموعة . واسمح لي أن أنهي كلمتي بالقول : لنعمل سويا وبشكل فوري لإنهاء هذه المأساة . لنعمل سويا وبشكل فوري قبل أن يجد العالم نفسه أمام مأساة مزمنة أخرى لسنوات طويلة قادمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الاردن . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أبو عودة (الاردن) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أنضم الى من سبقوني فأهنئكم على رئاستكم لمجلس الامن لهذا الشهر مغتنما هذه المناسبة لاحيي جهود سلفكم السفير مريميه ممثل فرنسا أثناء ترؤسه المجلس للشهر الماضي . كما أرجو أن تسمحوا لي أن استهل بياني بشكركم على دعوتكم لهذا الاجتماع استجابة لدعوة فريق الاتصال المنبثق عن مجموعة الدول الإسلامية وتقديرا سليما من جانبكم للخطورة التي تردى اليها الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك .

إن العدوان المنظم المتواصل الذي ما زالت تديره حكومة بلغراد على هذه الجمهورية المستقلة حديثا ما عاد بالإمكان السكوت عنه أو الاقتصار على التعامل معه بالشكل الذي تعامل معه مجلس الامن حتى الآن . ولا يساور وفد بلادي أي شك في أن المجتمع الدولي قد أصبح مدركا تماما لما يجري بفضل التقارير التي تنشر بين الحين والآخر ووسائل الإعلام التي تنقل الصورة للعالم بشكل شبه يومي عما يجري في تلك الجمهورية المنكودة ، وإني لذلك لست بمعرض سرد وقائع للفظائع الإنسانية التي ما زالت ترتكب بحق شعب البوسنة والهرسك ، في وقت يتزين فيه الخطاب الدولي بشعارات

الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، ولكني سأكتفي بتسليط الضوء على عدد من الحقائق والاستنتاجات . أولا وقبل كل شيء ، يود وفد بلادي أن يؤكد ، وهو يشارك في هذه المناقشة العامة ، أنه ليس غافلا عن تعقيدات الوضع في منطقة البلقان أو عن القنابل الموقوتة في تلك المنطقة ، والتي قرّبها الى السطح إنحلال جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ، كما أنه ليس غافلا عن مختلف المحاذير التي تعمل في ظلها مختلف الجهات ، بما فيها الامم المتحدة .

ثانيا ، إن وفد بلادي مع ذلك يرى أن الاسلوب الذي اتبعته الامم المتحدة في معالجة العدوان الصارخ الواقع على جمهورية البوسنة والهرسك حتى الآن أسلوب فاشل بدليل أن ٧٠ في المائة من أراضي هذه الدولة التي تتعرض للعدوان قد أصبحت في أيدي الصربيين وأن عدد اللاجئين في تزايد مستمر وأن الطائرات الصربية ما زالت تقصف مدن وقرى البوسنة والهرسك ، وأن معسكرات الاعتقال ما زالت قائمة وأن عمليات التطهير العرقي ما زالت تمارس وأن ما يقرب من أربعمائة ألف مواطن على عتبة الفناء بسبب الجوع والمرض ودخول فصل الشتاء ، وأن ميزان القوى يتجه مع مرور الايام ليكون لصالح المعتدي أكثر وأكثر ، وأن عمليات الإغاثة ما زالت تتعثر ، وأن مساعي السلام لم تسفر حتى الآن عن شيء ، وأن اتفاقات وقف إطلاق النار لا تكاد تنفذ حتى تنهار .

في ضوء هذه الحقائق كان من الطبيعي على صعيد البوسنة والهرسك من جهة وعلى الصعيد الدولي من جهة أخرى أن يحل اليأس محل الامل . وفي ظل هذا الوضع يلتئم هذا الاجتماع .

ثالثا ، إننا سيدي الرئيس أمام عدوان مركب مثلما أننا أمام مأساة مركبة . فعلى صعيد العدوان ، إن ما نراه هو أبشع ظاهرة رافقت نشوء القوميات في عصرنا الحديث متمثلة في استهداف الدولة الاكبر والاقوى التوسع على حساب جيرانها . أما الاسلوب الذي اتبعته حكومة بلغراد حتى الآن فيمثل أبشع ظاهرة عرفتها القرون الوسطى وهي ظاهرة الفتك في اتباع الدين الآخر ، مذكرة إيانا بمحاكم التفتيش السيئة الذكر . وما اصطلاح "التطهير العرقي" إلا محاولة للتخفيف من هذه البشاعة .

لقد حسبنا أن الحروب الدينية دفنت مع القرون الوسطى ولم يبق منها سوى النزاعات الطائفية ضمن الدول ، لكن حكومة بلغراد ، تصريحا وفعلا ، لم تتورع عن بعث الحياة في هذا الوحش الراقد منذ قرون .

إن وفد بلادي في هذا السياق يقدر لحكومة البوسنة والهرسك إحجامها حتى الآن عن الرد على هذا العدوان بالنوع ، وتمسكها بمقولة إن النزاع هو نزاع اقليمي محض . كما أن حكومات الدول الاسلامية وبرغم الضغوط العاطفية المتزايدة عليها مازالت تتعامل مع المأساة بالروح التي يجسدها ميثاق الامم المتحدة آملة أن يعالج الوضع ويوضع حد للعدوان وفق القانون الدولي ومبادئ الميثاق .

أما على صعيد المأساة فانها مركبة هي الاخرى . فهنالك من جهة مأساة شعب البوسنة الانسانية الملموسة ، ومن جهة أخرى هنالك مأساة الدولة التي علقت الآمال بعد أن رفعت علم الاستقلال وانضمت الى الامم المتحدة على أن توفر لها الاخيرة الامن والحماية ، وفي ذهنها بالتأكيد صورة الامم المتحدة الفاعلة في أزمة الخليج . ومن جهة ثالثة هنالك حظر التسلح المفروض على المعتدي القادر على التسلح الذاتي ، وعلى الضحية العاجزة سواء بسواء .

إن ما قامت به الامم المتحدة حتى الآن ، كما أثبتته الشهور الماضية ، لم يوقف العدوان . بل على العكس من ذلك فقد استفحل وأخذ يحقق أهدافه على الارض .

أما جهود الامم المتحدة لتأمين أعمال الغوث الانسانية لشعب البوسنة والهرسك فهي لاشك عمل مشكور ومقدر . ولكن أن يقتصر عملها حتى الآن على هذا النوع من الجهد المتعثر بينما تتقلص أراضي الدولة المعتدى عليها ويتناقص سكانها بالقتل والموت والجوع والمرض وبالهرب وبالهجرة فانه يعكس بوادر مأساة قد تصيب صورة الامم المتحدة نفسها .

إن شعب البوسنة والهرسك بحاجة الى جَراح وممرض معا وليس الى مجرد ممرض يحرص على وصل الانابيب بجسم المريض وتزويده بسوائل اطالة العمر حتى يقضي الله أمره . إن هذه الصورة للامم المتحدة المشوبة بالتردد والتقاعس تذكرنا بمأساة هاملت ، ولا أحد منا ، وبخاصة الدول الصغيرة ، يتمنى أن تأخذ الامم المتحدة هذه الصورة حتى لا تصبح هذه الحالة هي النموذج الذي قد يغري بنشوء حالات مأساوية مماثلة ناجمة عن العدوان في مناطق أخرى من العالم .

إن الصورة كما يراها وفد بلادي هي أننا بصفتنا دولا فردية أو أمما متحدة ملزمون انسانيا باغاثة وانقاذ شعب البوسنة والهرسك مثلما أننا ملزمون سياسيا بوقف العدوان واحلال السلام بين الدولتين المتحاربتين .

ولتحقيق ذلك فان وفد بلادي يرى أن عددا من المواقف والاجراءات ينبغي أن تتخذه الامم المتحدة وأهمها : أولا ، عدم الاعتراف بالامر الواقع الذي تقوم حكومة يوغوسلافيا الاتحادية على فرضه ؛ ثانيا ، وقف كل أعمال العدوان المسلح ضد البوسنة والهرسك فورا ؛ ثالثا ، التأكيد على عدم الاعتراف باحتلال القوات الصربية لاراضي البوسنة والهرسك ؛ رابعا ، التأكيد على عودة اللاجئين الى مدنهم وقراهم ؛ خامسا ، مواصلة أعمال الاغاثة وتوسيعها ؛ سادسا ، محاكمة المسؤولين عن أعمال التطهير .

ودون هذه الاجراءات التي تعزز مصداقية الامم المتحدة ، أخشى أن يتدهور الوضع الى حد الاضطرار للجوء الى أحكام المادة ٤٢ من الفصل السابع .

وأمل وفد بلادي الصادق في ألا يحدث ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم الاخير على قائمتي هو ممثل جمهورية ايران الاسلامية ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب لكم عن تهانئي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن . وإنني واثق بأن مهاراتكم الدبلوماسية وقيادتكم ستوجه المجلس خلال مداولاته هذا الشهر . وأود أيضا أن أشكر السفير مريميه ممثل فرنسا على قيادته الماهرة خلال رئاسته الشهر الماضي .

اليوم ينظر مجلس الامن في موضوع لايزال يسبب قلقا وأسفا عميقين لكل كائن بشري ، بصرف النظر عن أصله الوطني ، أو خلفيته الإثنية ، أو ديانته أو اعتقاده السياسي . وبالفعل فان ما يحدث في البوسنة والهرسك مثال واضح لعدوان خارجي ضد عضو

في الامم المتحدة . منذ أكثر من عام ، يتعرض المسلمون وقطاعات أخرى من سكان تلـــك الجمهورية لحملة ابادة منتظمة أدت الى ذبح وتشريد الآلاف من البشر .

وخلال هذه الفترة ، ورغم قرارات مجلس الامن العديدة المطالبة بوقف إطـــلاق النار وإنهاء الاعمال العدائية ، واصلت سلطات بلغراد ، بالتعاون مع عملائهـــا الصربيين ، تكثيف حربها العدوانية ضد جمهورية البوسنة والهرسك . ولقد أشارت مختلف وثائق الامم المتحدة وتقارير وسائط الاتصال الى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان الخاصة بشعب البوسنة والهرسك ، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين وقتلهم ، وطرد وترحيل المدنيين ، وسجن وتعذيب المدنيين في مراكز الاحتجاز ، وعرقلة إمداد السكـــان المدنيين بالغذاء والإمدادات الطبية التي يحتاج اليها بشكل عاجل ، والتدمير الفاشم للآثار التاريخية ودور العبادة والممتلكات . فضلا عن ذلك ، فإن القوميين الصربيـــن المتطرفين لا يزالون يمارسون "التطهير الإثني" البغيض في البوسنة والهرسك ، وهـــو ممارسة لا تشكل فقط عملا من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لاتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منـــع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها ، ولكن تعد أيضا ممارسة لم يسبق لها مثيل فـــي التاريخ المعاصر - باستثناء الجرائم التي ارتكبها النازيون خلال الحرب العالميـــة الثانية .

خلال هذه الازمة ، التي لا تزال تهدد بشكل خطير السلم والامن الدوليين ، أصـــدر مجلس الامن قرارات عديدة لم تلق انصياعا وبشكل ثابت من الصربيين . وأود أيضـــا أن أشير الى أن المجلس لم يوجه بعد رسالة حاسمة بالقدر الضروري الى المعتديـــن الصربيين .

والواقع عندما استانفت الجمعية العامة مناقشة الوضع المأساوي في البوسنـــة والهرسك في دورتها السادسة والاربعين المستانفة التي شارك فيها عدد كبير من الـــدول الاعضاء ، اتخذت القرار ٤٦/٢٤٢ ، الذي أكد مجددا حق جمهورية البوسنة والهرسك الاصيل في الدفاع عن النفس . وكان الرأي السائد عند إصدار القرار ٤٦/٢٤٢ - الذي يمثـــل الارادة الجماعية لغالبية أعضاء الامم المتحدة - أن هناك الكثير الذي ينبغي لمجلـــس الامن القيام به لإنهاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي .

إلا أنه وللأسف منذ صدور القرار ٣٤٢/٤٦ ، لم يتمكن مجلس الأمن من علاج هذه المأساة بالشكل الملائم الفعال السريع .

منذ بداية الأزمة في البوسنة والهرسك ، رحبت بلادي بكل محاولات التوصل الى حل سلمي لتلك المأساة والى استعادة السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي والاتحاد للبوسنة والهرسك . وفي هذا السياق ، يود وفد بلادي أن يثني على أنشطة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، الرامية الى تحقيق تسوية سلمية في أراضي يوغوسلافيا السابقة .

ولكن من الصحيح أن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراء حاسما لتنفيذ وإنفـــاذ قرارات مجلس الامن واتفاقات مؤتمر لندن . وأود هنا أن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24761) الموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثـــل الدائم للبوسنة والهرسك والتي أُشير فيها إلى فشل جهود المجتمع الدولي في وقـــف العدوان .

لقد أعلن مؤتمر لندن التزام الصرب بوقف "التطهير الإثني" . إلا أن "التطهيـــر الاثني" قد زاد بعد ذلك كثافة . وأُجبر خمسمائة وخمسون ألف مواطن آخر من مواطنـــي البوسنة على ترك ديارهم . وعلاوة على ذلك تعرض عشرات الالاف للقتل ضمن حملة "التطهيـــر الإثني" .

وأعلن مؤتمر لندن إغلاق جميع معسكرات الاعتقال . إلا أن المعسكرات ظلت قائمـــة كما هي ، وما برح السجناء يعانون من استمرار التجويع ، والتعريض للبرد القـــارس ، وتفشي الامراض ، والتعذيب ، والتقتيل المتعمد . وللاسف يشهد كل يوم اقتلاع مدنيـــين جدد قسرا من ديارهم ، ولا يفتأ عدد السجناء في معسكرات الاعتقال يتزايد .

وأعلن مؤتمر لندن التزام الصرب ومؤيديهم في بلغراد بوقف جميع الطلعـــات الجوية العسكرية على البوسنة والهرسك . إلا أن الهجمات الجوية على المدن مازالـــت مستمرة . وتقوم الطائرات العمودية بدور انشط من أي وقت مضى في شن هجمات بالصواريخ والمدافع وأداء مهام الإمداد ، منتهكة بذلك قرار مجلس الامن ٧٨١ (١٩٩٢) .

وأعلن مؤتمر لندن التزام الصرب غير المشروط بوضع أسلحتهم الثقيلة تحـــت إشراف قوة الحماية التابعة للامم المتحدة . إلا أن الاسلحة الثقيلة مازالت تقصف مـــدن البوسنة والهرسك .

وأعلن مؤتمر لندن التزام الصرب بعدم استخدام التدفئة والكهرباء والاغذيـــة كاسلحة . إلا أن السكان المدنيين مازالوا يعانون من اضطراب إمدادات غاز التدفئـــة والكهرباء والاغذية بسبب أعمال القصف والحصار المتعمدة التي يقوم بها الصرب .

وأعلن مؤتمر لندن تكثيف الجهود من أجل إيصال المعونة الانسانية ، وموافقـــة الصرب على التعـــاون في هذا الصـــدد . إلا أن تقديـــرات مفوضة الامم المتحدة السامية

لشؤون اللاجئين تشير ، في ضوء عدم كفاية استجابة المجتمع الدولي فيما يتصل بارسال قوات لحماية القوافل الانسانية ، الى أن ٠٠٠ ٤٠٠ من أبناء البوسنة سيلقون حتفهم هذا الشتاء بسبب الجوع والمرض والبرد .

ولا يقصد وفدي ، بالاشارة إلى فشل مؤتمر لندن في وقف العدوان ، أن يقوض نتائج جهوده الجارية . لكن حقيقة الأمر أن الصرب مازالوا يعيثون قتلا وتعذيبا ويستولون على مزيد من الأراضي ، على الرغم من تلك الجهود كلها .

إن التعنت الصربي يثبت أن الصرب ومؤيديهم يشعرون أنهم مادامو متفوقين عسكريا فإنهم لن يوقفوا العدوان . وينبغي أن يدرك المعتدي أنه لن يستطيع أن يظل سادراً في جرائمه دون عقاب . وهذا هو ما دفع عدداً كبيراً من البلدان ، من بينها بلدي ، إلى المطالبة في مناسبات مختلفة بالاحتكام إلى المادة ٤٣ من الميثاق لرد العدوان الواقع على جمهورية البوسنة والهرسك .

إننا نعتقد أن العدوان الصربي قد وصل إلى أبعاد مفجعة بحيث آن الاوان أن ينهض مجلس الامن بمسؤولياته بموجب المادة ٤٣ من الميثاق . كما نعتقد أن جمهورية البوسنة والهرسك يحق لها ، بوصفها عضوا في الامم المتحدة ، أن تمارس حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق . ذلك هو أقل ما يستطيع مجلس الامن فعله لإنقاذ سيادة دولة عضو في الامم المتحدة واستقلالها وسلامتها الاقليمية . ولذا مما هو مأمول فيه ، كما جاء في الرسالة المؤرخة في ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، أن يقوم مجلس الامن - إنهاءً لهذه الكارثة - برفع حظر السلاح المفروض على البوسنة والهرسك ، لان هذه هي الوسيلة الوحيدة الفعالة لوقف العدوان في ظل غياب عمل عسكري دولي .

ويجب أن يؤخذ مأخذ الجد التام تحذير مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من إمكانية أن يلقى نصف مليون نسمة حتفهم في الاشهر القليلة المقبلة . وأنا واثق من أن ذلك التحذير قد أقضّ مضاجع المسؤولين المعنيين مباشرة بقضية

العدوان الصربي وأيضا مضاجع سائر الزعماء والحكومات الذين يفكرون في سبل ووسائل مساعدة الابرياء والعزل في البوسنة والهرسك ، ومن بينهم زعماء وحكومة بلدي .

إننا نشعر بالاحباط إذ نقف موقف المتفرجين نرقب مئات الالاف من الابريـــاء يذبحون بأيدي المعتدين أو يهلكون من جراء أعمالهم . بل يمكنني أن أقول إننا نحـــس بشعور من الذنب والمسؤولية .

لقد حشدت جمهورية ايران الاسلامية حكومة وشعبا مواردها في استجابة قويـــة تستهدف مساعدة شعب البوسنة والهرسك . وأرسلت في هذا الصدد ، إلى البوسنة والهرســك شحنات جوية وقوافل من الإمدادات الانسانية الغوثية . إلا أن الحاجات ضخمة هائلـــة . وستواصل حكومتي جهودها ، ويحدوها الامل في أن يتغلب الابرياء في ذلك البلد على قسوة الشتاء الوشيك وأن يظلوا على قيد الحياة حتى الربيع المقبل . ومالم تنفذ حملـــة دولية قوية ونشيطة لتقديم المساعدات الانسانية الكافية ، فسوف تخيب تلك الآمـــال ويتعرض مئات الالاف من الابرياء الآخرين للهلاك .

فمن الذي يتحمل حقا ، في ظل هذه الظروف ، المسؤولية عن تزييف العدالة علـــى هذا النحو في البوسنة والهرسك ؟ أهُم الصرب ، الذين يسخرون من البشرية جمعاء ومـــن نظام الامن الجماعي للامم المتحدة ؟ أهو شعب البوسنة والهرسك ، العاجز عن الدفاع عـن نفسه ؟ أهو مؤتمر لندن ، لعدم نجاحه كمنظمة إقليمية ؟ أهو مجلس الامن ، بتحركـــه البطيء والحذر وعجزه عن تنفيذ قراراته ؟ أم هي الدول الاعضاء ، لافتقارها الـــى الإرادة السياسية اللازمة لوضع الموارد الكافية تحت تصرف الامين العام لتمكينه مـن أن ينفذ على جناح السرعة قرارات مجلس الامن ؟

أعتقد أن هناك من اللوم ما يكفي الجميع . لكني أقول مرة أخرى إن توجيـــه الاتهامات لا يرسل إلى المعتدي الرسالة الواضحة اللازمة . ونحن نرى أن مجلس الامـــن ينبغي أن ينظر بشكل جاد في رأى المجتمع الدولي القائل إنه ينبغي إفهام المعتديـــن أخيرا أن السيل قد بلغ الزبى وأن المجتمع الدولي بات مستعداً لاتخاذ موقف جاد مـــن العدوان .

إن مجلس الأمن سيصون مصداقيته وينجز هذه المهمة إن هو حذّر المعتدين ، في قرار يصدره ، باستعداده رفع الحظر المفروض على توريد السلاح للبوسنة والهرسك إذا لم يوقف في تاريخ محدد المعتدون جرائم الإبادة التي يرتكبونها . فمن شأن هذا القرار أن يعبر عن الاصرار السياسي القوي من جانب مجلس الأمن على أن يقوم ، باسم المجتمع الدولي ، بمواجهة العدوان الصربي . وقد يقول البعض إن هذا القرار قد يصبح مقدمة للرفع الفعلي لحظر توريد السلاح إلى البوسنة والهرسك ، مما من شأنه أن يؤدي إلى تأجج الاقتتال في الأجل القصير ، وإن الأمم المتحدة بوجه عام ، ومجلس الأمن بوجه خاص ، ينبغي ألا يشتركا في هذا المسعى لاعتبارات أخلاقية .

إن وفد بلادي وعددا كبيرا من الوفود الاخرى لا يوافقون على ذلك . فإذا لم يكن ممكنا وضع نظام الامم المتحدة الخاص بالامن الجماعي موضع التنفيذ للدفاع عن سيادة دولة عضو واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، وقبل أي شيء ، للحيلولة دون إبادة أمة ، عندئذ ، فإننا نرى أنه لا يتوجب فقط من الناحية الاخلاقية وإنما يتحتم على الضمير الدولي ، وهذا أضعف الإيمان ، إطلاق أيدي الضحايا لكي يدافعوا عن أنفسهم . لذلك ، فإن الحجة القائلة بأن مجلس الامن قد يلوث يده من خلال رفع حظر الاسلحة عن البوسنة والهرسك هي حجة مردودة وينبغي النظر اليها على أنها حجة تدور حول معضلة أخلاقية لا وجود لها .

ومع ذلك ، فلنفترض جدلا أن الامم المتحدة تواجه معضلة أخلاقية عندما تنظر في رفع حظر الاسلحة عن البوسنة والهرسك . إن هذه الظروف ليست جديدة أو لا مثيل لها . فالتاريخ حافل بالامثلة التي واجه فيها الساسة وصناع القرار مواقف تكون فيها كل الخيارات خاطئة أو أثيمة ، إلا أن مسارا واحدا من بينها قد يكون صحيحا أو مبررا ، وهكذا يضطرون الى تلويث أيديهم واختيار أهون الشرين .

يقول جان بول سارتر في إحدى رسائله :

"كم أنت مولع بالطهارة ياولدي ! وكم تخاف من تلويث يديك ! حسنا ، فلتبق طاهرا ! ما جدوى ذلك ، ولماذا جئت الينا ؟ إن الطهارة مثال يتطلع اليه الفقير أو الناسك" .

ومجلس الامن ليس فقيرا وليس ناسكا . وهناك ما يبرر تماما من الناحية الاخلاقية والسياسية والقانونية قيام مجلس الامن بالسماح لشعب البوسنة والهرسك بالدفاع عن نفسه . هذا الشعب الذي يتعرض وجوده نفسه للخطر .

فإذا لم يثمر هذا التهديد الصادر عن مجلس الامن والمتمثل في رفع حظر الاسلحة عن البوسنة والهرسك وواصل الصرب عدوانهم ، فإن على مجلس الامن أن يكون مستعدا لاتخاذ تدابير إضافية ، بما فيها القيام فعلا برفع الحظر عن الاسلحة الى البوسنة والهرسك . ويمكن لمثل هذا الموقف من جانب مجلس الامن أن يشكل في حد ذاته رادعا

للمعتدين الصرب . وفي ظل هذه الأوضاع ، وبينما يمكن أن ترتفع الإصابات في صفـــوف العسكريين في المدى القصير عندما تواجه المعتدين الصرب مقاومة أشد ، فإنه قد يطرأ انخفاض فوري في عدد الإصابات بين المدنيين كما أن النزاع ككل قد يأخذ في الانحســـار التدريجي .

وبالتالي ، وخلافا للحجج القائلة بأن رفع حظر الأسلحة قد يزيد من العنـــف ، فإن النتيجة النهائية لذلك ستكون الانخفاض الكبير في درجة العنف . وهذا ، بـــدوره ، من شأنه أن يشجع السلطات الصربية على اللجوء الى المفاوضات السياسية بدلا مـــن البقاء في ميدان المعركة ، حيث ستواجهها مقاومة أشد .

إن رفع حظر الأسلحة لا يكتسب معنى إلا فيما يتصل بالبوسنة والهرسك ، حيـــث يتعرض وجود الأمة ذاته للخطر ، وليس فيما يتصل بالدول الاخرى في يوغوسلافيا السابقة .

يرى وفد بلادي أن مشروع القرار S/24808 يقصر عن معالجة الحالة الخطيرة علـــى النحو الملائم ، ويرسل إشارة خاطئة للصرب ، وهي إشارة سيفهمون منها أن مجلس الأمـــن لم يحشد بعد الإرادة السياسية الضرورية لمقاومة عدوانهم وأن بمقدورهم الاستمرار فـــي المذبحة دون عقاب .

إنني أناشد أعضاء المجلس أن يتبنوا موقفا من شأنه تعزيز سلطة ومصداقيـــة الأمم المتحدة وألا يخذل الشعب الأعزل في البوسنة والهرسك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية ايـــران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

اعتزم رفع الجلسة الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ، ستعقد في الساعـــة ١٥/٠٠ بعد ظهر هذا اليوم الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج علـــى جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥